

برنامج
أولويات العمل الثقافي
في سوريا 2014



نحو تطوير الهياكل الثقافية في سوريا

إنجاز المركز السوري لبحوث السياسات – 2014

تم إعداد هذا البحث ضمن مسابقة الهياكل الثقافية الرسمية/ مؤسسة المورد الثقافي ضمن برنامج أولويات العمل الثقافي في سوريا 2014، لمؤسسة اتجاهات. ثقافة مستقلة، من قبل فريق العمل في المركز السوري لبحوث السياسات بإشراف الأستاذ جاد الكريم الجباعي.

5	مقدمة
11	الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الثقافية الرسمية في سوريا
11	1-خلفية تنمية
12	2-الثقافة في الخطط التنموية
14	3-التشريعات الثقافية
15	4-هيكلية المؤسسات الثقافية العامة
18	الفصل الثاني: المؤسسات وصناعة السياسة الثقافية
18	1-رؤية السياسة الثقافية في سوريا
19	2- الخطة والاستراتيجية الثقافية
20	3-البيئة التشريعية والتنظيمية
21	4-عملية صناعة السياسة الثقافية وآلية اتخاذ القرار
28	الفصل الثالث: الحياة الثقافية في سوريا (وجهة نظر الخبراء)
28	1-الغنى الثقافي في سوريا
30	2-المنتج الثقافي خلال الأزمة
33	3-الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي
36	4-المؤسسات الثقافية الجديدة
37	5-عقبات العمل الثقافي وخطوات لتجاوزها
40	الفصل الرابع: باتجاه المستقبل
40	أولاً: رأي ممثلي المؤسسات
41	ثانياً: رأي الخبراء
44	خاتمة:
46	المراجع:
48	الملحق 1: استمارة المؤسسات
55	الملحق 2: استمارة الخبراء

شكر وتقدير

تم إعداد هذا البحث من قبل فريق العمل في المركز السوري لبحوث السياسات بإشراف الأستاذ جاد الكريم الجباعي، وقد تم البحث بدعم من مؤسسة اتجاهات. ثقافة مستقلة.

ويتقدم المركز السوري لبحوث السياسات من جميع ممثلي المؤسسات والخبراء الذين ساهموا بفعالية في إغناء ومناقشة منهجية البحث ومحاوره الرئيسية، ونخص بالذكر الذين استكملوا الاستثمارات التفصيلية.

خلاصة

يهدف البحث إلى تشخيص حالة البنى الثقافية في سوريا قبل الأزمة وفي أثنائها، بالاعتماد على البحوث والأدبيات الحديثة، إضافة إلى تطوير منهجية عمل ميدانية للتعرف إلى محددات السياسة الثقافية وفعالية المؤسسات وأثارها على الحياة الثقافية قبل وأثناء الأزمة، وخلص البحث إلى ضعف الأداء المؤسسي في المجال الثقافي قبل الأزمة وتدهوره في أثنائها والذي تمثل في القيود الخانقة على الحريات الثقافية، وغياب الرؤية والاستراتيجية وضعف المشاركة المجتمعية والمساءلة وفق البيئة التمكينية للإبداع الثقافي، مما أثر سلباً في غنى الحياة الثقافية وتنوعها.

فاقت الأزمة تحديات العمل الثقافي نتيجة ظهور عاملين متناقضين الأول يتمثل في حراك مجتمعي يسعى إلى احترام الإنسان وتوفير الشروط اللازمة لتمكنه ومشاركته الفعالة في مجتمعه، أما الثاني فيتمثل في انفجار العنف المسلح وما رافقه من تغول لقوى التسلط من استبداد سياسي وعصبيية وتطرف الأمر الذي قاد إلى نشر ثقافة الخوف والاستقطاب والغاء الآخر. ويخلص البحث إلى رؤية ثقافية تجاوزية تقوم على تغيير جذري في بنية المؤسسات لتكون تضمينية وتشاركية ومساءلة وتعتمد على استثمار الغنى والتنوع الثقافي في سبيل تنمية يشارك بها ويستفيد منها الجميع.

مقدمة

يسعى البحث إلى دراسة البنى المؤسسية الرسمية النازمة للعمل الثقافي، في سوريا، في وضعها الراهن، للكشف عن مدى قابليتها لتأدية الوظائف المنوطة بها، بما هي مؤسسات عامة، ومدى قدرتها على ذلك، في ضوء الشروط التي تحدد مدى عموميتها وتحدد، من ثم، بناها وأسلوب إدارتها وآليات عملها واتجاهاتها، انطلاقاً من توحى العدالة في توزيع المنتجات والموارد الثقافية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتعزيز الإبداع الثقافي والبناء على التنوع الثقافي، وأثر ذلك في تشكيل فضاء ثقافي مشترك، نظراً لأثر الثقافة الحاسم في كل من الاندماج الاجتماعي والهوية الوطنية والتنمية التضمينية.

ويتناول البحث آليات صناعة السياسة الثقافية، بمكوناتها الرئيسية، وآليات صناعة القرار، وتفاعلها مع العوامل المؤثرة في الحياة الثقافية، والعلاقة بالفاعلين من قوى سياسية وقطاع خاص ومدني. ويعمل على تطوير منهجية بحث ومنهجية عمل تسمحان باقتراح تصور لتطوير عملها وتفعيله، في ضوء الأهداف التي تنشدها، وما تتوقعه الفئات الاجتماعية المختلفة منها، ومدى التناسب والتساوق بين الأهداف المعلنة والتوقعات من جهة والنتائج المتحققة من جهة أخرى. وسيعالج ذلك في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. ويحاول البحث استكشاف الإستراتيجية الثقافية الرسمية، والرؤية التي تؤسسها، والأهداف التي تنشدها، من خلال النصوص الدستورية والتشريعات والقوانين النازمة لعمل المؤسسات الثقافية العامة، والتي تحدد علاقة المؤسسات بالفاعلات والفاعلين في المجال الثقافي من جهة والمستفيدات والمستفيدين منه من جهة أخرى، وما طرأ على هذه الإستراتيجية من تطور منذ عام 2000 حتى 2011، ثم من 2011 حتى تاريخ هذا البحث.

كما يتطرق البحث إلى بنية المؤسسات الثقافية وعلاقتها ببقية المؤسسات والقطاعات، وتوصيف عملية صناعة السياسة الثقافية، وأثار هذه السياسة في القطاع الثقافي. وتم التقييم الأولي لعمل هذه المؤسسات وفقاً لمعايير الإبداع والتنوع والتشاركية والفعالية المؤسسية. وذلك بدارسة الإطار التشريعي وهيكلية المؤسسات وآليات صناعة القرار ومدى الالتزام بوجود رؤية ثقافية تترجمها استراتيجية تتسم بوضوح الأهداف والتركيز على النتائج والتشاركية والتضمينية والمرونة والابتكار.

• نحو تعريف إجرائي للثقافة

الإنتاج الثقافي وما يتضمنه من إبداع فردي - إنساني، في الأساس، ذو طابع اجتماعي، بحكم شروط البيئة والعصر، التي ينمو في كنفها المنتج وإنتاجه. ومن المؤكد أن هذه الشروط لا تتطوي على أي حتمية، وتأثيرها متفاوت في الأفراد والجماعات، ولكنها تطبع الإنتاج الثقافي بطابعها وتعين سيماءه الخاصة. فليس من ثقافة لا تتأثر بشروط إنتاجها، ولو كانت منطلقاتها ومبادئها أسطورية وسحرية أو ميتافيزيقية أو علمية محضة أو إنسانية خالصة. يتجلى الطابع الاجتماعي للثقافة في طابعها المؤسسي، بدءاً بمؤسسة اللغة ومؤسسات إنتاج الثقافة وإعادة إنتاجها، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وغيرها.

العلاقات الاجتماعية المواردة والمتغيرة، وما ينتج منها من انتظامات وتنظيمات ومؤسسات هي شكل الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والأخلاقية؛ والثقافة هي مضمون هذا الشكل، وتتضمن المبادئ والمعايير والقيم الاجتماعية والإنسانية، التي توجه عمليات التفكير والإدراك والتقدير والعمل والفاعلية والتواصل، أو الركون والتجاوز. وهذا مما يجعل الثقافة المرادفة للمدينة والحضارة عصية على التعريف الجامع المانع، بلغة المناطق. وإذ يعتمد كثير من الباحثين على تعريف الثقافة الذي تبناه المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية في المكسيك، والذي ينص على أن "الثقافة هي مجمل السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية لمجتمع أو جماعة، إلى جانب

الفنون والآداب وطريقة الحياة وطرق العيش المشترك ومنظومة القيم والعادات والمعتقدات" (يونسكو، 1982). أو تعاريف أخرى مشتقة من تعريف إدوارد تايلور الأكثر شمولاً، في كتابه "الثقافة البدائية" (1871)¹. يقصد بالثقافة، في هذا البحث، منظومة الأفكار والتصورات والمعتقدات والقيم والعلوم والآداب والفنون، التي تسهم المؤسسات الثقافية، الحكومية وغير الحكومية، في إنتاجها وإعادة إنتاجها و/ أو توزيعها، بأشكالها المادية وغير المادية، وفقاً لرؤية كل منها والأهداف التي تشدها والوسائل والأساليب التي تنتهجها. وتتمحور هذه المنظومة حول الذات والتراث واللغة والتاريخ والمنهج والتعبير، منظوراً إليها بدلالة الماضي أو في أفق العصر. ويتأطر هذا التعريف الإجرائي بالتعريف الموسع السابق ويستمد منه جميع مقوماته.

• المنهجية

اعتمد البحث على منهجية تشاركية لتشخيص حالة البنى الثقافية، آخذاً بعين الاعتبار تعقيدات الحالة السورية في أثناء النزاع الدموي القائم، ففي ظل العنف المسلح تتلاشى الشفافية وتختل العلاقات والقيم الاجتماعية وتتغير وظائف المؤسسات وأولوياتها وتتكون بنى وعلاقات ومنتجات ثقافية جديدة يصعب التعرف عليها وتحديدتها بشكل رصين علمياً خاصة مع سيطرة ثقافة الخوف والاستقطاب ورفض الآخر من جهة، واقتحام عوامل جديدة داخلية وخارجية الحياة الثقافية مثل المشاركة في القتال واقتصاديات العنف والتحرير على الآخر وانقطاع العملية التعليمية أو تشويهاها. يضاف إلى ذلك محدودية الأدبيات العلمية الرصينة التي ترصد وتحلل البنى المؤسساتية الثقافية والتغيرات الطارئة عليها في ظل النزاعات المسلحة. لذلك تبنى البحث مشاركة الفاعلين الثقافيين في تحليل وضع البنى الثقافية قبل وأثناء الأزمة، كما تم مشاركتهم في رصد الحياة الثقافية وتحديد أهم ملامح السياسة الثقافية المستقبلية لتجاوز آثار الأزمة.

تضمنت المنهجية مراجعة الأدبيات المتعلقة بدور الثقافة وآليات تطوير السياسة الثقافية وطبيعة المؤسسات الثقافية وتحليل القوانين والتشريعات الثقافية ودراسة آلية عمل هذه المؤسسات وتطويرها، كما اعتمدت على العمل الميداني للوصول إلى فهم أعمق للمؤسسات الثقافية في سوريا، قبل الأزمة وفي أثنائها. فاستخدم نوعين من الاستمارات كأدوات بحث رئيسية، تستهدف الأولى المؤسسات الرسمية التي تعمل في المجال الثقافي وحالها قبل الأزمة وفي أثنائها. وتتكون استمارة المؤسسات (ملحق 1) من ثلاثة أقسام: يتطرق الأول إلى نظرة ممثلي المؤسسة إلى الوضع الثقافي في سوريا بوجه عام، والثاني يتعلق بحالة المؤسسة وآليات عملها، والقسم الثالث يتضمن أسئلة حول الآفاق المستقبلية للعمل الثقافي في سوريا، الأمر الذي يعبر إلى حد ما عن وجهة نظر هذه المؤسسات في السياسة الثقافية وآلية عملها. أما النوع الثاني من الاستمارات فهو استمارة الخبراء (ملحق 2) التي تستهدف آراء عينة مختارة من الخبراء والفاعلين في المجال الثقافي لاستكمال فهم الواقع الثقافي في سوريا، وتقييم عمل المؤسسات الرسمية وآثار السياسة الثقافية في الحياة الثقافية، من وجهة نظر الفاعلات والفاعلين، وتتضمن أسئلة عن آرائهم في واقع العمل الثقافي وآلياته في سوريا، قبل الأزمة وفي أثنائها، إضافة إلى رؤيتهم لأهم المحددات المستقبلية للثقافة وكيفية الوصول إليها.

اعتمدت الدراسة الميدانية على تحديد مؤسسات وخبراء مفتاحيين وفق مواصفات تخدم البحث. ففي مجال المؤسسات تركزت الدراسة الميدانية، بصورة رئيسية، على المؤسسات الرسمية العاملة

¹ - عن زكي الميلاد، الثقافة والأنثروبولوجيا، قراءة في نظرية الأنثروبولوجيين، على الرابط:

<http://www.kalema.net/v1/?rpt=547&art>

في المجال الثقافي داخل سوريا، والتي لها باع طويل في هذا النوع من العمل، مثل مديريات أساسية في وزارة الثقافة واتحاد الصحفيين. كما تم استبيان رأي بعض المؤسسات الثقافية الخاصة المرخصة، لتلمس واقع عملها ورؤيتها الثقافية ومدى تباين آرائها مع المؤسسات الرسمية. أما في مجال الخبراء فقد تم اختيار خبراء فاعلين في المجال الثقافي من السوريين المقيمين داخل سوريا وخارجها، ومن اتجاهات فكرية متنوعة. وقد تم تحديد 120 اسماً بين ممثلي مؤسسات وخبراء، وبلغت نسبة الاستجابة نحو 40%. قد يعود هذا إلى عدد من الأسباب، منها تواجد عدد كبير من الخبراء خارج سوريا وصعوبة التواصل معهم، وظرف الأزمة المعقدة، وحالة الاستقطاب التي نتجت منها، وعدم الإيمان بألوية البحث لدى العديد من الخبراء في هذه الظروف. وتجدر الإشارة إلى أن المسح نوعي لا يعتمد على عينة إحصائية ممثلة، بل على عينة قصدية من ممثلي مؤسسات ثقافية وأشخاص مفتاحين فاعلين في الحقل الثقافي.

وبين تحليل استمارة المؤسسات واقع المؤسسات المبحوثة، ويلقي بعض الضوء على المؤسسات الأخرى، من حيث رؤية المؤسسة وخطتها وأهدافها وآليات عملها وكيفية اتخاذ قراراتها وعلاقتها بالفئات المستهدفة والفاعلات والفاعلين والعوائق التي تعترض ذلك. تتمحور منهجية العمل في هذا القسم حول المؤسسات الثقافية، المنتجة للثقافة، أو الموزعة لها، أو التي تقوم بالعملين معاً. لذلك كان عدد كبير من المؤسسات المشاركة تابعاً لوزارة الثقافة، إضافة إلى الإعلام. وضمت مجموعة المؤسسات، ثلاث عشرة مؤسسة، منها عشر مؤسسات عامة، وثلاث مؤسسات خاصة، وقد اعتمد أسلوب المقابلة الشخصية مع ممثلين لهذه المؤسسات، وجرى تدوين آرائهم وملاحظاتهم كما وردت في الاستمارة، وبصورة مباشرة. لكن العدد الضئيل للمشاركين من القطاع الخاص لا يسمح بإفراد قسم خاص بهذا القطاع، وسوف يشار إلى الآراء الخاصة التي أبدتها عاملون في القطاع الخاص للاستئناس بها، في حينه. أما المؤسسات العامة فإن تمثيلها كاف للتعبير عن دور وزارة الثقافة ومهامها، وهي المؤسسة الرسمية المعنية بالشأن الثقافي في البلاد.

بالمقابل أجريت مقابلات شخصية مع معظم الخبراء، واستُكملت بعض الاستمارات من خلال التواصل الإلكتروني وخاصة مع الخبراء المتواجدين خارج سوريا. وعلى الرغم من سعي الباحثين إلى توازن أعداد المبحوثين من حيث الجنس إلا أن نحو 75% من الخبراء كانوا من الذكور، كما تنوعت اهتمامات الخبراء من ناحية الإنتاج الثقافي، فكانت غالبيتهم من المهتمين بالإنتاج الأدبي والفني وبدرجة أقل العلمي والتراثي. وتنوعت انتماءات المشاركين، إذ يشارك بعض الخبراء في اتحادات ونقابات داخل سوريا، في حين يعمل آخرون مستقلين أو من خلال مؤسسات تشط خارج سوريا، إضافة إلى مشاركة خبراء كانوا يشغلون مناصب رسمية في المجال الثقافي. أما من حيث الخبرات فيعمل أغلب المشاركين في مجال الكتابة أو النشر أو المسرح أو الفن التشكيلي أو الإخراج، إضافة إلى وجود عدد من الأكاديميين والصحفيين والباحثين في العلوم الإنسانية.

• الأدبيات

يعاني قطاع الثقافة في كثير من دول العالم من عدم وضوح نطاقه، إضافة إلى أنه حقل متغير وفقاً لتطور الحياة العامة، ويبدو هامشياً في نظر الحكومات، مقارنة بأهدافها المركزية (ماتاراسو 1999)، إذ يتركز إنفاق الحكومات على القطاعات التي يظهر أثرها مباشرة في الجمهور كسباً للأصوات أو الولاء، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. في حين تعاني قطاعات أخرى، مثل البحث العلمي والثقافة من نقص في التمويل على الرغم من أهميتها، لأن أثارها بعيدة المدى، ولا تظهر مباشرة، بل تحقق وفورات خارجية على بقية القطاعات.

لقد تطورت النظرة الحديثة إلى قطاع الثقافة في القرن المنصرم، فانتقلت من مجرد التركيز على الفنون المختلفة والتراث الثقافي إلى اعتبار الثقافة عنصراً رئيساً في دعم الانسجام والتكامل الاجتماعي والهوية الوطنية والتشاركية والديمقراطية الثقافية، وفي الثمانينات بدأ النظر إلى الثقافة على أنها مصدر وأداة للتنمية فتم الاستثمار في الموارد الثقافية والصناعات الإبداعية، بصفتها مصدراً مستداماً للنمو الاقتصادي (وزارة التعليم والثقافة الفنلندية، 2011).

فالثقافة جوهرية في الانسجام والترابط الاجتماعي، وفي هذا الإطار ظهرت أدبيات كثيرة حول دور الثقافة في تعزيزه، من خلال بناء الثقة بين المواطنين ونشر قيم التعاون والحفاظ على الموجودات المشتركة. وتطورت في هذا السياق فكرة رأس المال الاجتماعي (بوتنام، 1995) التي تركز على أهمية العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم في التنمية، إلا أن المفهوم الأخير يبقى إشكالياً (سن، 2004) إذ يمكن لتوافر رأس اجتماعي لفئة من المجتمع أن يكون على حساب فئات أخرى، فيفضي إلى نتائج سلبية، ما لم يتعزز رأس المال الاجتماعي على المستوى الوطني، بل الإنساني، حتى يحظى بأهميته التتموية الإيجابية.

فقد تطورت الأدبيات المتعلقة بالثقافة، بصفتها مصدراً غير محدود للتنمية الاقتصادية والبشرية، يحقق وفورات خارجية لبقية القطاعات من خلال إسهامها في التنمية الاجتماعية، وكونها مصدراً للإبداع وخلق الأفكار الجديدة التي هي أساس الابتكار. وكانت نظريات الأفكار ودورها في التنمية الاقتصادية محل اهتمام نظريات النمو ذاتي المصدر (رومر 1986، 1990، لوكاس 1988، غروسمان وهيلمان 1991، وجونز 2001)، التي ركزت على أهمية رأس المال البشري والاستثمار في الإنسان والأفكار الإبداعية للوصول إلى النمو المستدام. فالاقتصاد الحديث المعتمد على المعرفة يستند إلى الانسجام بين الثقافة والتعليم والاقتصاد. ويذكر سن أهمية العوامل الثقافية التي تؤثر في سلوك الأفراد الاقتصادي، مثل أخلاقيات العمل والحوافز المعنوية وقبول المخاطرة والإدارة الديناميكية وريادة الأعمال وقواعد السلوك. كما يعتمد التبادل الاقتصادي على الثقة المشتركة والمعايير الضمنية المجتمعية. كما تلعب الثقافة دوراً هاماً في الحد من الفساد والعنف بكافة أشكاله (سن، 2004).

وفي سياق مكمل ركزت اليونسكو (يونسكو، 1996) على الاستثمار الثقافي من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة للموارد الثقافية، مثل السياحة المرتبطة بالتراث المادي واللامادي والصناعات الإبداعية (ثروسباي، 2010)، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتمويل الأنشطة الثقافية. إلا أن جدلاً يدور حول إيجابيات وسلبيات الترويج للثقافة كسلعة تجارية قد تضر الموارد الثقافية بدلاً من استدامتها، كما أنها قد تعقد النفاذ إليها من قبل المواطنين، إضافة إلى خطورة ابتعادها عن هدفها الهام في تحسين نوعية حياة السكان.

وتلعب الثقافة دوراً أساسياً في المشاركة السياسية، إذ تتأثر الأخيرة بالشروط الثقافية، مثل تقاليد النقاش العام المفتوح والأنشطة المجتمعية المشتركة التي تخدم المصلحة العامة. فالميول التشاركية لا تقمق بالقواعد السياسية الاستبدادية فقط، بل بتقافة الخوف التي يخلقها الاستبداد وثقافة اللامبالاة (سن، 2004).

تعلمنا جدلية المعرفة والسلطة، ومن ثم جدلية الثقافة والسلطة، أن المعرفة أو الثقافة سلطة بالقوة، يمكن أن تصير سلطة بالفعل، بتوسط العمل أو الممارسة، وفق جدلية الذات والموضوع، ويجب التشديد على جدلية الذات والموضوع، لأن السلطة، وفق هذه الجدلية، تحول كل ما يقع في مجال سيطرتها إلى موضوع، على اعتبارها الذات الفاعلة الوحيدة. ومن طبيعة السلطة في كل مكان وزمان أنها محافظة تكره التجديد والتحديث، ولا تقاربهما إلا بما يضمن استقرارها

واستمرارها. وهذا لا ينفى أنها يمكن أن تنتج خطاباً تجديدياً وتحديثياً، وتعمل على تروجه، لتعزيز شرعيتها ومقبوليتها. ولا يعني أن السلطة لا تهتم بالعلوم والآداب والفنون ولا تستفيد من منجزاتها، بوصفها بعضاً من أدواتها، ولا يعني أنها لا ترحب بخطاب علموي وخطاب تفنوي وتبدي لهما جزيل الاحترام. وقد لاحظ عبد الله العروي ذلك برويته النفاذة لما سماه "الدولة القومية"، التي يتضافر فيها الشيخ (محمد عبده) والسياسي (أحمد لطفي السيد) وداعية التقنية الاشتراكي (سلامة موسى) (العروي، 1995) على إنقاذ التقليد، وإعادة إنتاج الوعي الأيديولوجي، وتبرئة النظام الاجتماعي والثقافة التقليدية من الشك، والتصالح تليقياً بين التقليد والحداثة، والثيوقراطية والعلمانية، والاستبداد والديمقراطية.

حين يعرف بعضنا الدولة الحديثة بأنها دولة حق وقانون لجميع مواطناتها ومواطنيها بالتساوي، فإن الدولة لا تكون كذلك إلا بصفتها دولة مؤسسات عامة، تقوم كل منها بوظيفة اجتماعية من وظائف الدولة. ومن ثم فإن علاقة الدولة بالمجتمع تتعين في علاقة المؤسسات العامة، لا بالأفراد فقط، بل بانتظامات المجتمع المدني ومنظماته أيضاً، ويفترض أن منظمات المجتمع المدني هي الأشكال التي تتعين فيها علاقات الأفراد بالمجتمع من جهة وبالذولة من جهة ثانية، سواء كانوا أعضاء في هذه الانتظامات والمنظمات أو لم يكونوا. فالنقابات المهنية، على سبيل المثال، لا تدافع عن حقوق أعضائها المسجلين فقط، بل عن حقوق جميع أفراد المهنة وعن كرامة المهنة. وكذلك المنظمات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، التي يفترض أنها تدافع عن حق كل مواطنة ومواطن في الحصول على التعليم المناسب والثقافة المناسبة، والتمتع بالموارد والمنتجات الثقافية والوصول إلى المعلومات، فضلاً عن الدفاع عن حرية التفكير والتعبير وحرية الرأي والضمير، والدفاع عن الكرامة الإنسانية لأي مواطنة أو مواطن ومن في حكمهما، وعن الكرامة الإنسانية في كل مكان. يرى بعضهم أن المثقف مسؤول أخلاقياً لا عن الجرائم التي ارتكبت فقط بل عن تلك التي يمكن أن ترتكب أيضاً.

ولا تقوم أي مؤسسة بشبكة العلاقات النظامية التي تربط بين أفرادها، والتي تعبر عنها اللوائح الداخلية المتفقة مع القانون، فاللوائح والقوانين ليست سوى البنية الصورية للمؤسسة، التي قلما تنطبق على صورتها الفعلية. فاللوائح الجيدة والقوانين الجيدة لا تعني دوماً مؤسسة جيدة. ثمة إضافة إلى ذلك بنية خفية لأي مؤسسة، هي مضمون العلاقات الواقعية، الرسمية وغير الرسمية، التي تربط بين أفرادها. هذه البنية هي "ثقافة المؤسسة"، التي من دونها لا نستطيع تفسير عمليات الاصطفاء والتهميش، وبنية العلاقات العمودية و/أو الأفقية، الأوامرية أو التشاركية، والنزعات الفردية أو روح الفريق، وآليات صناعة القرار، وروح المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، ومستوى الانضباط، والعلاقة بين الكفاءة والفاعلية، وظواهرات الشللية والمحسوبة والفساد حيثما وجدت.

ثقافة المؤسسة هي روح المؤسسة، إذا جاز التعبير، وهي التي تحدد مدى حيويتها وديناميتها وأسلوب عملها ومستوى فاعليتها وقدرتها على استثمار الكفايات الفكرية والأخلاقية والخبرات المهنية لأفرادها، فتجعل منهم إما فريقاً منسجماً، وإما عدداً حسيباً من موظفين خاملين. وهي، أي ثقافة المؤسسة، بالتعريف منظومة الأفكار والتصورات والقيم والمعايير المتفق عليها، والمشتقة من وظيفتها الاجتماعية العامة، والتي توجه التفكير والإدراك أو التمثل والتقدير والعمل، والتعامل مع مختلف الظواهر والمتغيرات، ينقلها الأكفيا إلى الأقل كفاية والأقدمون إلى المستجدين، من خلال سلوكهم، وسلوك الإدارة بوجه خاص.

تختلف المؤسسات في كونها إما نظاماً "بيروقراطية" مغلقة وإما نظاماً ديناميكياً مفتوحة، لكل منها مدخلاتها ومخرجاتها. والثقافة الحديثة من أهم هذه المدخلات. فثقافة المؤسسة، هي ما تمنح كل مؤسسة شخصيتها المميزة، باعتبارها شخصاً معنوياً وقانونياً، عقلياً وأخلاقياً، كما يفترض في الشخص الطبيعي والمواطن. فالمؤسسات هي التنظيم العقلاني والأخلاقي للمجتمع، وإلا كانت سلطة متعالية، منفصلة عنه ومتسيدة عليه، أو أدوات لسلطة مركزية لا ترى في المجتمع سوى رعية. والمؤسسات والحوافز التي تخلقها من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات لا في القيم والاتجاهات فقط، كما تتأثر المؤسسات بالثقافة المجتمعية، فالعلاقة متبادلة بينهما.

وبواجه تقييم دور الثقافة والمؤسسات الثقافية في التنمية والمجتمع تحديات كبيرة نتيجة صعوبة قياس أثر الثقافة في طريقة الحياة ونمطها والهويات ومنظومة القيم والمعتقدات. وقد بذلت محاولات كثيرة لوضع مؤشرات لقياس هذا الأثر، منها محاولة (ميرسر، 2002) الذي حدد أربعة مؤشرات رئيسة للقياس، تتفرع منها مؤشرات تفصيلية، وهي: أولاً الحيوية والتنوع وقابلية العيش المشترك الثقافية. ثانياً النفاذ والمشاركة والاستهلاك الثقافي. ثالثاً الثقافة وأنماط الحياة والهوية، والثقافة والأخلاق والحوكمة. كما اقترح أداتين لتقييم السياسة الثقافية: الأولى هي الخارطة الثقافية والثانية هي التخطيط الثقافي.

في هذا البحث اعتمدت الدراسة الميدانية للحصول على مؤشرات لتقييم المؤسسات الثقافية وغنى الحياة الثقافية، وذلك لقلة المؤشرات المكتوبة المتوافرة عن القطاع الثقافي والمؤسسات الثقافية، وكذلك لظروف الأزمة الدامية، التي تمر بها البلاد، والتي أنتجت ظواهر معقدة جديدة في المشهد الثقافي السوري، مما جعل من البحث الميداني وفق منهجية متسقة لمقارنة الأزمة بما قبلها ضرورة لإتمام البحث.

الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الثقافية الرسمية في سوريا

1- خلفية تنموية

عانت سوريا من مؤسسات سياسية تغيب عنها فرص المشاركة الحقيقية للأفراد والجماعات، سواء من حيث التمثيل للتمثيل أو المحاسبة، وتفتقر إلى الحريات السياسية، كتشكيل الأحزاب والتعبير عن مختلف الآراء ومساءلة الحكومة من خلال القضاء والسلطة التشريعية والإعلام، ضمن نظام انتخابي تمثيلي. وخضعت البلاد لقانون الطوارئ لفترات طويلة منذ الاستقلال. وشكل هذا الواقع إحباطاً تنموياً طويل الأمد انعكس على الأداء التنموي للأفراد والجماعات. واتسم الأداء الحكومي بقلة الفاعلية وضعف آليات المساءلة وضعف التنسيق في بعض القطاعات وفيما بينها، ويظهر ذلك في نوعية الخدمة العامة، وغياب دور مجلس الشعب في الرقابة الفاعلة على أداء الحكومة. كما يقلل ضعف اللامركزية على المستوى المحلي والإقليمي من فرص الأفراد في المشاركة.

بدأت الألفية الجديدة بمحاولات لوضع تصور للإصلاح التنموي المطلوب، من خلال طروحات إصلاح القطاع العام وتطوير السياسات ومحاربة الفساد وزيادة المشاركة وتوسيع هامش الحرية للإعلام ومنتديات المجتمع المدني. إلا أن هذه العملية توقفت، واقتصرت على سياسات تحريرية، على الصعيدين الاقتصادي والمالي. فقد كان الحفاظ على التوازنات عند الحد الأدنى سمة السياسات العامة، بما يؤمن استمرارية الحكم. ومن سمات هذا التوازن، إنتاجية ضعيفة وتوظيف حكومي وتوسع في القطاع غير المنظم مع توفير بنية تحتية ملائمة لشروط المعيشة وخدمات الصحة والتعليم ودعم الطاقة والسلع الرئيسية، إضافة إلى تحالفات المصالح مع النخب الاقتصادية والاجتماعية القائمة. وكان هذا كله في ظل غياب الحريات والمشاركة السياسية وتصحر الحياة الثقافية.

في عام 2004 بدأ النظر إلى عملية إصلاح أكثر عمقاً، من خلال الخطة الخمسية العاشرة، وكانت فكرة الإصلاح المؤسساتي في قلب حوارات الخطة، إلا أن التنفيذ مع عام 2006 لم يواجه الاستحقاقات الرئيسة، بل أعاد التركيز على تحرير الأسعار، وتأجل الإصلاح السياسي والإداري، واستمرت المعاناة من سوء الإدارة والفساد. فقد أوضح تقييم منتصف الخطة العاشرة 2006-2010 أن غياب الإصلاحات المؤسسية هو جوهر الخلل في تنفيذ الإصلاحات، وهو ما يعكس عدم جدية الإصلاحات، إلا أن الحكومة لم تستدرك، بل أعدت الخطة الحادية عشرة مع نهاية العقد الماضي بمشاركة مجتمعية أقل من سابقتها، ولم تفتح حواراً جدياً حول أسباب الفشل في المفاصل الرئيسية في العقد الأخير، أو حول رؤية مستقبلية لتلافي هذه الأسباب.

إن جوهر الاختلالات يعود إلى "الاختناق المؤسساتي" وما تعانیه إدارة المؤسسات السورية من ضعف الكفاءة ونقص الشفافية والمساءلة وغياب الرؤية المتكاملة المستقبلية، وما ضعف أداء الخدمة العامة وضعف كفاءة إعداد السياسات العامة وتنفيذها إلا نتيجة لذلك. إن غياب الحريات الرئيسية في التعبير والمشاركة والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني أسهم في زيادة التناقضات الاجتماعية خاصة تفاقم أشكال الاحتكار والمضاربات من قبل القوى الاقتصادية والسياسية.

إن تطور الوعي المجتمعي بإمكانية التغيير المؤسساتي رفع من توقعات الجمهور تجاه الحالة العادلة التي يرغبونها، ومن ثم، وسع الفروقات بين الحالة الراهنة والحالة الممكنة فازداد الضغط المجتمعي من أجل التغيير، ولعب الجانب الديمغرافي دوراً هاماً في زيادة هذا الضغط، فتدفقت أجيال شابة التحقت بالتعليم واطلعت على تجارب الدول الأخرى ومعارفها عن طريق قنوات

الاتصال الحديثة، وتواصلت هذه الأجيال فيما بينها، مما رفع سقف الطموحات التي اصطدمت بالمؤسسات المتخارجة مع المجتمع.

2- الثقافة في الخطط التنموية

تعد الخطط الخمسية الأداة الرئيسة للسياسات الحكومية، منذ عام 1960، وتصدر هذه الخطط عادةً بقوانين يقرها البرلمان أو مجلس الشعب، إلا أن الخطط الخمسية لم تقرر على هذا النحو خلال الثمانينات وحتى عام 2000. وتم تبنى التخطيط التأشيرى، منذ عام 2001 لتخفيف مركزية التخطيط، ليتناسب مع طبيعة السياسات النيولبرالية التي بدأ تنفيذها تدريجياً خاصة في المجال الاقتصادي. يشرف على الخطط المجلس الأعلى للتخطيط، الذي كان يعمل تحت إشراف القيادة القطرية لحزب البعث، لغاية تعديل الدستور عام 2012، وبشارك في الخطط الجهاز التنفيذي للحكومة من دون مشاركة تذكر للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد طرحت الخطة الخمسية العاشرة تصوراً طموحاً للتحويل المؤسسى والاجتماعى والاقتصادى، إلا أن توازنات القوى أعادت تنفيذ السياسات السابقة مع توسع في التحرير الاقتصادى.

لم تأخذ الثقافة حيزاً هاماً في الخطط التنموية، وظلت قطاعاً هامشياً، مقابل التركيز على التوسع في البنية التحتية والصحة والتعليم وسياسات الدعم، واستمرت وظيفة المؤسسات الثقافية العامة في تنفيذ توجهات السلطة التنفيذية البعيدة عن التشاركية والفعالية، ما قلص الطابع العمومى لهذه المؤسسات، وحدد آليات عملها وعلاقاتها المتبادلة وعلاقاتها بالفئات المستفيدة من نشاطها، وبالفاعلات والفاعلين في المجال الثقافى، كما حدد كيفية توزيع الموارد الثقافية ونوعية هذه الموارد. إن وظيفة المؤسسات الثقافية الرسمية كما بقية المؤسسات استبعدت المشاركة الفعلية للطاقت والقدرات الثقافية الغنية في المجتمع وأقصتها وقيدها برقابة شديدة. مما أسهم في تقليص الطابع الاجتماعى للثقافة، فعدت الثقافة الرسمية مهيمينة وطاردة للفكر الحر وحائلة دون المناقشة العامة والتواصل الخلاق. وأنتجت نوعاً من ثقافة هامشية و"معارف خاضعة" تعيش في الظل، وتعيد إنتاج ذاتها، وتتحول إلى هوية أو هويات مغلقة.

أما علاقاتها بالمؤسسات الثقافية غير الحكومية فقد تحددت بتعريف المؤسسات الثقافية التي أنشئت بمراسيم حكومية، كاتحاد الكتاب العرب واتحاد الصحفيين ونقابة الفنانين ..، فهي مؤسسات أقرب إلى المؤسسات الحكومية منها إلى تنظيمات المجتمع المدني المستقلة. أما المؤسسات الشبيهة بها والتي ظهرت بعد عام 2011 فتعد تنظيمات معارضة لا سبيل إلى أي علاقة إيجابية بها، كتجمع التشكيليين السوريين المستقلين، ورابطة الكتاب السوريين، ورابطة الصحفيين السوريين، ومجموعات ثقافية وبحثية تعنى بالمواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي يبدو أن الكثير منها غرق في علة الإقصاء والاستبعاد وتأثر بمعضلة الخضوع للتوجهات السياسية ولرغبة الممولين كما تظهر نتائج هذا البحث.

لقد تضمنت الخطة الخمسية العاشرة، التي أقرت بقانون عام 2006، محاولة للتحويل الاقتصادى والاجتماعى، وأفردت فصلاً خاصاً بالثقافة، وحاولت إعادة الاعتبار جزئياً لدور الثقافة من خلال التركيز على أهمية رأس المال الثقافى:

"إن لرأس المال الثقافى خلال الحقبة الحالية أهمية بالغة في إبراز ما أبدعه الإنسان السوري، من هذا المنطلق فإن الخطة الخمسية العاشرة تنظر إلى المشروع الثقافى كاستثمار للرصيد البشرى والإرث الحضارى وتوظيفه لدعم بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال بناء مجتمع على درجة عالية من الوعى الثقافى ويتميز بالإبداع والتطور"

وتميزت الخطة بتقييم نقدي لأداء السياسة الثقافية في الخطة السابقة، إذ " اقتصر أداء وزارة الثقافة في مشاريعها على تطوير البنية التحتية وتنفيذ فعاليات ثقافية متنوعة، لكنها لم تصل إلى المشكلات الحقيقية لقطاع الثقافة، وتطوير دور العمل الثقافي لما يحقق الطموح المتوقع منه للإسهام الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية." وركزت على عدد من التحديات الهامة مثل ضعف الحوار الثقافي وتهميش دور القطاعين الخاص والأهلي، وضعف الاستثمار في العمل الثقافي بما في ذلك الاستخدام غير الكفء للبنية التحتية وضآلة الحوافز وآلية العمل المتشابكة بين مديرات الثقافة ووزارة الادارة المحلية وتدني الموازنات (هيئة تخطيط الدولة 2006).

وطرحت الخطة رؤية طموحة قوامها "النظر إلى التراث والإنجاز الثقافي بأنه الموحد لكيان المجتمع السوري، والمحافظة على الذات والهوية. الأمر الذي يقتضي التحول إلى مجتمع المعرفة، في خلال العقدين القادمين، والاستمرار في البحث وتطوير المنتج الثقافي وتوفير المناخ الإبداعي واحترام حقوق الأدباء والفنانين والمفكرين والمثقفين بوجه عام، وتعبئة التراث الثري للآثار والتراث الشعبي المتنوع وجعله مورداً من موارد الاستثمار. وتوليد فرص العمل والربط بين الثقافة وبقية القطاعات والحفاظ على أنماط الحياة والتقاليد والعادات الثقافية، كمقومات الأصالة السورية جنباً إلى جنب مع الانفتاح على الثقافات الأخرى والتفاعل معها من أجل الإفادة من التراث الثقافي الإنساني" (هيئة تخطيط الدولة 2006).

تبرز هنا قضايا عدة رئيسية، فعلى المستوى التخطيطي لم يكن للثقافة أولوية في الخطة، ولم تترجم الرؤية أعلاه، والتي هي أقرب إلى ملامح إستراتيجية، إلى سياسات وبرامج تعكس مضمونها، فقد استمرت المشاريع التقليدية السابقة دون تغير نوعي، أما من ناحية التنفيذ، فقد أفرغت الرؤية من محتواها، ولم تنفذ الجوانب الجوهرية المتعلقة بالحوار الثقافي والشاركية وخلق بيئة تمكينية للإبداع والإصلاح المؤسساتي. لقد كان ضعف تنفيذ هذه الخطة محلاً لاجباط توقعات الأفراد والمؤسسات المتطلعة للتغيير.

وقد ظهرت بعض المبادرات من خارج الخطة التتموية مثل احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية والتي عكست غياب الفكر المؤسساتي عن الحياة الثقافية حيث الاستثناء يشمل مبادرات بعينها ولا يتضمن أي صيغة للاستدامة. فقد تم تشكيل مجلس إدارة أمانة الاحتفالية بإجراء استثنائي بالقرار الجمهوري رقم (1) لعام 2007 والذي يربط هذا المجلس برئيس مجلس الوزراء وبالتالي غياب أي دور واضح لوزارة الثقافة في هذه الاحتفالية إذ يعتبر مجلس إدارة الأمانة المسؤول عن اقتراح الممولين وآليات الصرف إضافة إلى دوره كغطاء تشريعي وتنظيمي لأنشطة الاحتفالية مما يعني إمكانية تجاوز التشريعات المعمول بها والناظمة للعمل الثقافي في حال ارتأى مجلس الإدارة ذلك. وبلغت الميزانية الأولية للمشروع مليار ومئتي مليون ليرة سورية تدفع نصفها الحكومة بينما تسدد محافظة دمشق نصفها الآخر، وتعد هذه الميزانية ضخمة مقارنة مع ميزانية وزارة الثقافة التي تعتبر الجهة المنسقة للعمل الثقافي في سوريا. ومن الناحية التنظيمية، فقد تم توفير جميع التسهيلات الممكنة لهذه الاحتفالية من قبل مختلف الجهات والوزارات على عكس حالة الاستعصاء والاختناق المؤسساتي التي تواجه العديد من المشاريع الثقافية سواء المستقلة أو التابعة لوزارة الثقافة. لم يتم تقييم هذه المبادرة أو إخضاعها للمساءلة، كما اقتضت التسهيلات الاستثنائية عليها دون بقية المشروعات الثقافية مما أفقد المبادرة ومخرجاتها صفة الاستدامة على الرغم من غزارة الإنتاج الثقافي والترويجي الذي حققته.

3- التشريعات الثقافية

أحدثت "وزارة الثقافة والإرشاد القومي" عام 1958، وأوكلت إليها مهمة رعاية الشأن الثقافي وتوجيهه، ومكافحة الأمية. وفي عام 1959 أحدث المسرح القومي وأوكلت إليه مهمة رعاية المسرح وتطويره، وأحدثت دائرة السينما في الوزارة. كان لهذا الإجراء تيجتان: الأولى إيجابية تمثلت، في حضور الثقافة على جدول أعمال الحكومة وتوفير الدعم المادي للعمل الثقافي والارتقاء به من خلال التدريب والتأهيل والبعثات الخارجية الحكومية، والنتيجة الثانية سلبية هي هيمنة الدولة على الشأن الثقافي وإخضاعه لسياساتها اليومية ورغباتها في إبراز جوانب معينة من الحياة العامة والنشاط المجتمعي والثقافي، وطمس أو تغييب جوانب أخرى اجتماعية وثقافية تعارض أداء الحكومة وسياساتها العامة بما فيها الاجتماعية والثقافية. وقد تدهورت حالة الثقافة بعدها حيث تم إعلان حالة الطوارئ، وتم التضييق بشكل أكبر على حريات الإنتاج الثقافي والإعلامي. وأخضعت دور الطباعة والنشر لرقابة صارمة، واحتكرت الدولة توزيع الصحف والمطبوعات السورية والأجنبية، بموجب المرسوم التشريعي رقم 42 لعام 1975 القاضي بإنشاء المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات، ومنح تراخيص بيع المطبوعات وكمياتها حسب الأماكن المسموح بها.

وفي 1969 صدر المرسوم التشريعي رقم 72، والقاضي بإحداث منظمة "اتحاد الكتاب العرب" الذي أنيطت به مهمة "التأليف والترجمة في مجالات الشعر والقصة والمسرح والنقد والدراسة والبحث وما يتصل بها من نشاطات فكرية في الحقل الثقافي والأدبي". وحدد المرسوم في مادته الثانية الشخصية الاعتبارية للاتحاد، من دون النص على استقلاليتها. يضاف إلى ذلك إصدار قانون اتحاد الصحفيين رقم 1 تاريخ 1990، الذي تركز أهدافه في "الوحدة والحرية والاشتراكية"، ويشترط للعضوية فيه الإيمان بتلك الأهداف، ويلتزم الاتحاد بالتعاون مع الجهات الرسمية والشعبية وغيرها على تحقيق تلك الأهداف، كما يلتزم بتنسيق أنشطته وفعالياته مع المكتب المختص في القيادة القطرية.

يعتبر الدستور أبا القوانين والناظم الرئيس لعمل الدولة ومؤسساتها، والدستور السوري لعام 1973، هو الدستور المطبق حتى عام 2012. فقد كرس دستور 1973 من خلال مواده وتوجهاته عدداً من المفاهيم والأبعاد الثقافية التي توطر الثقافة الوطنية وتعطيها بعداً مؤسسياً. في مادته الأولى يكرس مبادئ القومية العربية، ويستهدف في الفقرة 3 من المادة 1، تحقيق الوحدة الشاملة: "الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة". وكذلك المادة الرابعة "النضال لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية". وتشعرن المادة 3 التمييز بين المواطنين من خلال الفقرة الأولى والثانية التي تشترط دين رئيس الدولة ومصدر التشريع الرئيسي في البلاد: "1- دين رئيس الجمهورية الإسلام. 2- الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع."، وتلغي المادة الثامنة مبادئ الديمقراطية والحق في الاختلاف وتداول السلطة، من خلال تكريسها حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية. وتحدد المادة 21 المبادئ التعليمية والثقافية: "يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير مرتبط بتاريخه وأرضه معتز بتراثه مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية والإسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها". وتحدد المادة 23 من الدستور نوعية الثقافة المعتمدة، ودور الدولة في تنمية المواهب والكفاءات الفنية لجميع المواطنين. ويكرس الدستور دور الدولة ومسؤوليتها في الشأن الاجتماعي والثقافي ويحدد بشكل مسبق نوعية الثقافة والأهداف المجتمعية التي هي أهداف حزب البعث.

وأتى دستور 2012 في ظل الأزمة وتحت ضغوط لتوسيع هوامش الحريات والحقوق وقد ترجم ذلك من خلال عدة فقرات في الدستور الجديد مثل إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق، كما ورد في المقدمة:

" يأتي انجاز هذا الدستور تنويجاً لنضال الشعب على طريق الحرية والديمقراطية وتجسيداً حقيقياً للمكتسبات واستجابة للتحويلات والمتغيرات، ودليلاً ينظم مسيرة الدولة نحو المستقبل، وضابطاً لحركة مؤسساتها ومصدرًا لتشريعاتها، وذلك من خلال منظومة من المبادئ الأساسية تركز الاستقلال والسيادة وحكم الشعب القائم على الانتخاب والتعددية السياسية والحزبية وحماية الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي والحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وسيادة القانون، يكون فيها المجتمع والمواطن هدفًا وغاية يكرس من أجلهما كل جهد وطني، ويعد الحفاظ على كرامتهما مؤشرًا لحضارة الوطن وهيبته الدولة".

وأكدت عدة مواد أهمية التنوع الثقافي وحماية التراث الوطني وحرية التعبير وتكافؤ الفرص والحق في التعليم والتربية الرياضية وكفالة حرية الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي وتقديم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون وتشجع الاختراعات العلمية والفنية والكفاءات والمواهب المبدعة وتحمي نتائجها". إضافة إلى "حماية الآثار والمواقع التراثية والأشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية والثقافية"، و"لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وتبقى هذه المبادئ أبعد ما يكون عن حالة البلاد في ظل الأزمة الدامية، إذ لا ثقافة إلا ثقافة العنف والخوف، ولا مكان لاحترام الحقوق بما فيها الحق في الحياة.

كما صدر قانون جديد للمطبوعات عام 2001، ويعتبر هذا القانون خطوة هامة على طريق التعددية وحرية الرأي مقارنة بالقانون السابق، إذ فتح الباب أمام إصدار الصحف والمجلات الخاصة. مع ذلك فإن الطابع الأمني كان واضحاً في عدد من مواده، إذ تنص المادة السابعة على تسليم الجهات الإدارية نسخة من المطبوعة قبل نشرها. وصدر بعدها عام 2011 القانون رقم 108 بمرسوم تشريعي، باسم "قانون الإعلام" ألغت المادة الثانية منه جميع القوانين الخاصة المعمول بها، بما فيها قانون المطبوعات رقم 50 لعام 2001، وأصبح القانون الجديد شاملاً لوسائل الإعلام كافة، المقررة والمسموعة (لم تصدر تعليمات خاصة بالإعلام المرئي) والإعلام الإلكتروني، وتشكل بموجبه "المجلس الوطني للإعلام". وهو متقدم على القانون السابق، غير أن تبعية مجلس الإعلام لرئيس الوزراء وبقاء وزارة الإعلام على حالها، يفرغ القانون من محتواه، ويجعل مجلس الإعلام نوعاً من هيئة استشارية، في أحسن الأحوال. فإن القانون والمجلس معاً لم يؤديا إلى تغير جوهرى في بنية الإعلام ووظيفته.

وفي الإطار التشريعي انضمت سوريا في 2008 إلى الاتفاقية الدولية لليونسكو حول "حماية وتعزيز تعبيرات التنوع الثقافي" الصادرة في باريس في 20 تشرين أول 2005 .

4- هيكلية المؤسسات الثقافية العامة

أ- وزارة الثقافة

وتضم مديرية العلاقات الثقافية ومديرية تعليم البالغين والتنمية الثقافية ومديرية المسارح والموسيقا ومديرية المراكز الثقافية العربية والمكتبات ومديرية ثقافة الطفل ومديرية حقوق الملكية الفكرية ومديرية إحياء التراث الثقافي ومديريات الثقافة في المحافظات والهيئة العامة لمكتبة الأسد والهيئة العامة لدار الأسد للثقافة والفنون والمديرية العامة للآثار والمتاحف ومتحف الفن السوري الحديث ومديرية المعاهد الموسيقية والباليه، والهيئة العامة السورية للكتاب. وتشرف الوزارة على المؤسسة العامة للسينما، وتتبع لها فنياً المعهد العالي للفنون المسرحية، والمعهد

العالي للموسيقى ومعاهد الثقافة الشعبية، ومعاهد تعليم الفنون الشعبية ومعهد أدهم اسماعيل لتعليم الرسم ومعهد صلحي الوادي لتعليم الموسيقى.

تصدر الوزارة إضافة إلى الكتب عددا من المجلات: المعرفة ومجلة الفنون المسرحية ومجلة شؤون سينمائية ومجلة الحياة التشكيلية ومجلة الأطفال "أسامة". وتقوم وزارة الثقافة بمهمة محو الأمية، وذلك من خلال صفوف محو الأمية في المحافظات، ويتبين من أعداد الصفوف والمنتسبين إليها، أن هناك حاجة إلى سنوات طوال للقضاء على الأمية بالوتيرة المعمول بها، إذ تراوح نسبة المنتسبين إلى تلك الصفوف بين 3 و4% من إجمالي الأميين بعمر 15 عاماً فأكثر. كما تدير معاهد الثقافة الشعبية، وقد ازدادت هذه المعاهد بين عامي 2001 و 2010، من 59 معهداً إلى 119 معهداً. كما تقوم الوزارة بطباعة ونشر الكتب المختلفة المؤلفة محلياً والمترجمة، وقد كان ذلك يتم ضمن خطة محدودة للتعرف على الأدب والفكر العالميين، ولحفز الكتاب والمبدعين السوريين على العطاء، مع ذلك فإن إصداراتها لم تتجاوز 200 كتاب سنوياً، في مختلف فروع المعرفة، سوى عام 2010، وتغيب عن إصداراتها الكتب العلمية، سواء العلوم البحتة أو العلوم الطبيعية والهندسية.

تمتلك الوزارة وتدير ثمانية مسارح، وهي الجهة الرئيسية التي تقدم المسرح للجمهور في ظل ضعف دور القطاع الخاص، أو وزارة التربية التي تشرف على المسرح المدرسي، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة في السنوات الماضية، مع وجود نخبة من المسرحيين المتميزين، فإن المسرح لم يتحول إلى مسرح جماهير وما زال مسرح نخبة.

ويتضح من أنشطة الوزارة غياب الاهتمام بالثقافة بمفهومها الواسع، إضافة إلى ضعف الاهتمام بخلق بيئة تمكينية للمبدعين والمثقفين. ويتركز الاهتمام على الأنشطة الكمية على حساب برامج الإصلاح المؤسسي والتشاركية وتحفيز الإبداع. وتعاني مؤسساتها من ضعف الفاعلية، فالعمل في المؤسسات الثقافية أداء روتيني وتنفيذ للأوامر والتوجيهات.

ب- وزارة التربية

وهي المسؤولة عن التعليم ما قبل الجامعي وتتبع لها مديريات التربية في جميع المحافظات، إضافة إلى مديريات الكتب والمطبوعات المدرسية. ومن المديريات الرئيسية في الوزارة: مديرية المناهج ومديرية المعلوماتية ومديرية التعليم الأساسي ومديرية الامتحانات ومديرية التعليم الثانوي ومديرية الصحة المدرسية ومديرية التعليم الفني والمهني ومديرية الإعداد والتدريب ومديرية البحوث ومديرية التربية الرياضية ومديرية الطلائع ومديرية تقنيات التعليم ومديرية المسرح المدرسي بالإضافة إلى الفضائية التربوية.

ت- وزارة التعليم العالي

ويتبع لها مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم التقني والجامعات الحكومية والخاصة إضافة إلى: المعاهد العليا والمشافي التعليمية والهيئات والمراكز البحثية ومديرية الشهادات التعليمية ومديرية البحث العلمي ومديرية معايير نوعية التعليم ومديرية شؤون الطلاب ومديرية التعليم المفتوح ومديرية المعاهد ومديرية المعاهد التعليمية الخاصة.

ث- وزارة الإعلام

وتتألف من مديرية الإعلام الداخلي ومديرية الإعلام الخارجي ومديرية الفضائيات التجارية الخاصة ومديرية الإعلام التنموي ومديرية الصحافة والنشر ومديرية التوثيق والتسجيلات ومديريات الإعلام في المحافظات. وتتبع للوزارة مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ومؤسسة تشرين، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، إلى جانب، قناة البرنامج العام وتبث أرضياً، والقناة

الثانية وهي أرضية أيضاً، والقناة الفضائية السورية، وقناة نور الشام الفضائية، وقناة الإخبارية السورية الفضائية، وقناة دراما، والقناة التربوية السورية (بإشراف وزارة التربية)، وقناة تلاقي. (تم الترخيص للقنوات الخاصة وأنشئت قنوات الدنيا وسما الخاصتين)، كما تتبع لها وكالة سانا للأنباء.

ج- وزارة الأوقاف

وتضم الوزارة مديريات الأوقاف في المحافظات ومديرية التعليم الشرعي ومديرية التوجيه والإرشاد ومديرية جامع أمية، ومعهد الشام العالي، والمعهد المتوسط للعلوم الشرعية والعربية بدمشق، وتصدر الوزارة مجلة نهج الإسلام، وتشرف على قناة نور الشام. وبعاني العمل الثقافي الذي تشرف عليه وزارة الثقافة بصورة رئيسة من ضعف التنسيق بين الوزارة وبقية المؤسسات العاملة في القطاع الثقافي، بما في ذلك الأوقاف والتعليم والإعلام. وتعد ميزانيات وزارة الثقافة ضعيفة، فقد بلغت حصة موازنتها من الموازنة العامة عام 2010 حوالي 0.3%.

الفصل الثاني: المؤسسات وصناعة السياسة الثقافية

سيُتبع البحث أسلوب المقارنة بين طرح ممثلي المؤسسات الرسمية² وطرح الخبراء الفاعلين في الحياة الثقافية، حول السياسة الثقافية، والمؤسسات الرسمية ودورها، وآليات صناعة القرار. حتى يتسنى تقييم السياسات المطروحة من خلال الآثار الفعلية في النشاط الثقافي الفعلي، كما أن البحث يقارن بين دور وآلية عمل المؤسسات الثقافية قبل وفي أثناء الأزمة الكارثية التي تعصف بسوريا.

1- رؤية السياسة الثقافية في سوريا

تعكس السياسة الثقافية الرؤية السياسية والاجتماعية والتنمية على المستوى الوطني، كما لا يمكن بناء سياسة فعالة من دون وجود رؤية واضحة لسمات الثقافة ودورها ووظيفتها الاجتماعية في المستقبل المنشود. ويظهر من نتائج البحث على مستوى المؤسسات، أن أغلبية ممثلي المؤسسات المشاركة يميلون إلى عدم وجود رؤية أو إستراتيجية ثقافية واضحة على المستوى الوطني. ويعود سبب غياب الرؤية حسب بعضهم إلى عدم وجود رؤية لدى الدولة أو المسؤولين، وعزاها بعضهم الآخر إلى طبيعة الدولة والدور الحكومي المسيطر، في حين اعتبر آخرون أن سبب ذلك هو المجتمع الذي ليست الثقافة من بين أولوياته، ورأى بعضهم أن السبب في ذلك هو "غربة المسؤولين عن الشأن الثقافي، عن الثقافة".

أما من تحدثوا، عن وجود رؤية ثقافية وطنية، وهم قلة، فلم يتمكنوا من الإشارة إلى وثيقة واضحة تتضمن الرؤية الثقافية أو تحدد ملامح واضحة لها؛ وعن تأثر الرؤية بالأزمة فقد كانت الإجابات متباينة، إذ أكد بعضهم أنها أصبحت غير فاعلة أو أن التغييرات عبارة عن ردود فعل آنية، كما أشار بعضهم إلى "اتساع ضباية الرؤية وانعدام الفعل الثقافي الحقيقي".

وفي السؤال عن الرؤية التفصيلية لدى كل من المؤسسات المبحوثة، تبدو الرؤية لدى العديد من المؤسسات ضبابية، وغير واضحة في مفهومها وأبعادها، فبعض المؤسسات تجد أن استمرارها في العمل والترويج لنشاطها هو رؤيتها، في حين عبر بعض ممثلي المؤسسات عن غياب الرؤية "لا رؤية واضحة على الإطلاق"، أو إن المؤسسة لا تمتلك رؤيتها الخاصة، بل هي "خاضعة للتوجهات والرؤية الرسمية". عدد قليل من المؤسسات عبر عن رؤية خاصة بالمؤسسة، مثل "الاستمرار في العمل تحت أي ظرف ليكون للمؤسسة دور في حل الأزمة"، أو كما عبرت إحدى المؤسسات عن "التركيز على رؤية ثقافية وطنية وقومية والحفاظ على القيم القومية أولاً".

أما النتائج على مستوى الخبراء فقد أكد معظم الخبراء المشاركين في استبيان الأفراد أن هناك غياباً للرؤية الثقافية الواضحة على المستوى الوطني، وأعاد عدد كبير من الخبراء غياب الرؤية الثقافية إلى تسييس المؤسسات الثقافية وغياب الحرية الفكرية، بصورة أساسية، إذ "يصعب الحديث عن رؤية مستشارها الأول هو الخوف"، فالمؤسسات الثقافية ترتبط بالمؤسسات السياسية وتخضع لرقابة شديدة. ويعتبر بعض الخبراء أن الحركة الثقافية مصادرة، وأن سياسة الصوت الواحد أفضت إلى تجهيل الشعب وتجاهله، وعدم السماح لأي مبادرات إبداعية بالظهور إن لم تكن في خدمة النظام. ومن جانب آخر، فإن الانفتاح الثقافي الجزئي في سوريا في السنوات الأخيرة التي سبقت الأزمة يراه بعض المشاركين في إطار خصخصة الثقافة والسماح لمؤسسات ثقافية خاصة غير مهنية بالعمل، لكن من دون المساس بالاحترامات السياسية. كما عبر بعض المشاركين عن الواقع المؤسساتي المترهل في سوريا وغياب الاستراتيجيات الذي يُعزى إلى عدد من الأسباب

² - علماً بأن آراء ممثلي المؤسسات ليست آراء المؤسسات رسمياً، بل هي آراؤهم الشخصية عن مؤسساتهم.

تتضمن عدم فعالية المؤسسات وضعف الكوادر البشرية المتخصصة والمسؤولة عن العمل الثقافي، ومن ثم، عدم القدرة على وضع استراتيجية وأهداف ومتابعتها والعمل على تحقيق استدامتها. وأشار بعض الخبراء إلى ضعف تواصل المؤسسات الثقافية مع المجتمع ومعرفة أولوياته نتيجة غياب الإدارة الثقافية الفعالة، مما أفسح في المجال للعشوائية والارتجال في اختيار البرامج والسياسات الثقافية وتطبيقها، إضافة إلى توسع الهوة بين المؤسسات الثقافية والفاعلين والمجتمع.

وقد غابت مكانة الثقافة وأهميتها لدى المجتمع والسلطة وحتى لدى المثقفين حسب رأي بعض المشاركين، إذ المجتمع الذي عملت السلطة على "تطويعه" وفق أولوياتها تعصف به أزمة كارثية جعلته غارقاً في تفاصيل حياته اليومية وتوفير حاجاته الأولية، وبات يرى الثقافة شيئاً كمالياً لا جدوى منها، وأشار البعض أن السلطة تستخدم الثقافة بهدف "تكوين مؤيدين من المثقفين وغيرهم" ولم تدفعها الأزمة إلى الاستفادة من التراكم وتطوير استراتيجية ثقافية فاعلة، بل على العكس، عملت على تعميق التطويع الثقافي وتأجيل أي تفكير في مشروع ثقافي وطني، بحجة أولويات أخرى للأزمة. أما المثقفون فجزء منهم بات مشغولاً بالأمر الحياتية ومركزاً على العائد المادي من العمل الثقافي، وجزء آخر تضخمت نرجسيته وعدائيته، خاصة في أثناء الأزمة، ففقد القدرة على الاعتراف بالآخر، مما ساهم في خلق بيئة لا تسمح بالاتفاق على رؤية ثقافية وطنية.

من جانب آخر يرى نخوربع الخبراء المشاركين في الاستبيان أن هناك رؤية واضحة للسياسة الثقافية في سوريا لكنها رؤية سلبية تهدف إلى احتواء الثقافة الحرة، وتغيب الفكر العميق، للسيطرة على الجمهور وتوجيهه لخدمة أهدافها، كما تهدف هذه الرؤية إلى تعزيز القطيعة مع الأسئلة الجوهرية والتركيز على ما هو سطحي و"تسلوي". لكن قلة من الخبراء أشاروا إلى بعض الجوانب الإيجابية للرؤية الثقافية التي تتضمن الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع السوري بتوعه، ويحافظ على الكيان والهوية السورية. ومن الملاحظ أن الخلاف الرئيس بين من قال بعدم وجود الرؤية ومن أشار إلى وجودها أن الأخير انطلق من قدرة السلطة على مأسسة الثقافة وتطويعها وتكريسها.

أما من حيث التغيرات التي شهدتها الرؤية الوطنية في أثناء الأزمة، فقد رأى بعض الخبراء أن هناك "صعوبة في رصد التغيرات والتحويلات في السياسة الثقافية" على الرغم من أن السلطة حاولت إجراء بعض التغيرات إلا أنها شكلية لا تمس المضمون التطوعي للمؤسسات الثقافية الرسمية، ويرى آخرون أن الرؤية أصبحت مَعَززة للتخوين والإقصاء والمناطقية، وأصبحت "المؤسسات الثقافية أكثر انغلاقاً، وتحولت إلى مؤسسات دعاية حربية"، كما أن المعارضة لا تمتلك رؤية واضحة للسياسة الثقافية أو أولويات المجتمع. إلا أن بعض المشاركين في الاستبيان أشاروا إلى أن الأزمة ساهمت في توسيع مساحة التعبير الثقافي وخاصة لدى المثقفين المستقلين الذين ابتعدوا عن المؤسسات الرسمية أو الذين استطاعوا السفر إلى الخارج، وتجلت التحول النوعي في الوعي الثقافي السوري بإنجاز عدد كبير من المنتجات الأدبية والفنية والتراثية.

2- الخطة والاستراتيجية الثقافية

أكثرية ممثلي المؤسسات العامة ترى أن للثقافة حيزاً ضعيفاً في الإستراتيجيات التنموية، نتيجة "عدم وجود استراتيجية ثقافية واضحة، بل ردات فعل ومبادرات شخصية"، ورأى بعضهم أنه "ليس للشأن الثقافي الأولوية المطلوبة في الإستراتيجيات التنموية الوطنية" و"المشكلة هي في المؤسسات التي ليس لديها خطة أو هم ثقافي"، ويعتقد آخرون أن "هناك رغبة وتوجهاً للانفتاح والتحديث الاقتصادي لدى الدولة ولكنه إلى الآن ليس إستراتيجياً". بينما يرى البعض الآخر أن

للشأن الثقافي حيزاً هاماً في الإستراتيجيات الوطنية، إذ "كل الخطط الخمسية أولت الثقافة اهتماماً كبيراً". ويرى بعضهم أن "هناك استراتيجية من الحكومة أما تطبيقها فيعتمد على عوامل شخصية ومزاجية".

أما الخبراء المشاركون في الاستبيان فقد اعتبر أغلبهم أن أثر الثقافة في صناعة القرار أقرب إلى المنخفض جداً، في فترتي ما قبل الأزمة وفي أثنائها، إذ كانت الثقافة وما زالت هي المتأثرة والخاصة للقرار السلطوي ولا تُعتبر أولوية لأي طرف سياسي، بل يتم استخدامها "زينة خارجية تحتاج إليها مراكز صناعة القرار لتجميل صورتها ليس إلا". ويتعامل صناع القرار السوري داخل البلاد وخارجها ومن جميع الأطراف مع العمل الثقافي بحذر، لأنهم يخشون من التأثير الإيجابي للثقافة في المجتمع بما يعاكس توجهاتهم السلطوية والشمولية.

أما ما يتعلق بالخطوة والإستراتيجية، قبل الأزمة فكانت الآراء بين ممثلي المؤسسات منقسمة: قال ثلثا المبحوثين بوجود خطة، قبل الأزمة، مستندين إلى أن متابعة الخطة تستند إلى مبادرات فردية من العاملين. وأفاد آخرون أن كل مؤسسة لديها خطتها. وقال ثلث المبحوثين بعدم وجود خطة، أو أن الخطة غير واضحة. أما ممثلو المؤسسات الخاصة فأجمعوا على عدم وجود خطة. وفي مرحلة الأزمة كان القطاع العام منسجماً في موقفه، إذ حافظ على التوزيع نفسه لما قبل الأزمة، ورأى بعضهم عدم وجود خطة، إذ "التخبط ناجم عن غياب الخطة". ورأى آخرون أن "إسناد المناصب الهامة إلى أشخاص غير معينين بالشأن الثقافي وافتقاد الكادر الفني صاحب الرؤية قد جعل الإنتاج الثقافي يتراجع، وجعل الوزارة دون خطة واضحة".

من ناحية فعالية الاستراتيجية فقد قيم معظم ممثلي المؤسسات العامة الفعالية بين المتوسطة "لأنها غير واضحة المعالم" والضعيفة، لأن "ما اعتبرته الحكومات المتتالية إستراتيجيات ثقافية لا يتجاوز في جوهره حجوم عمل ليبروقراط عاجز عن إنتاج ثقافة، بينما يرى قلة من المبحوثين أن فاعلية الإستراتيجية بين القوي والقيوي جداً.

3- البيئة التشريعية والتنظيمية

قدر معظم ممثلي المؤسسات العامة أن البيئة التشريعية للقطاع الثقافي على المستوى الوطني قبل الأزمة بين متوسطة وعالية الفعالية: "كان هناك تسهيلات تشريعية للعمل الثقافي قبل الأزمة وأصبحت الأولويات مختلفة بعد الأزمة". بينما قلة من المؤسسات رأت أن فعالية البيئة التشريعية والتنظيمية كانت ضعيفة قبل الأزمة: "من يشرع للثقافة عبء على الثقافة". أما فاعلية البيئة التشريعية والتنظيمية في أثناء الأزمة، فقد تراجعت بحسب ممثلي المؤسسات لتتركز بين الضعيف والوسط.

وعلى مستوى البيئة التشريعية النازمة لعمل المؤسسات ذاتها رأى المشاركون أنه لا يوجد عقبات تشريعية وقانونية تقيد عمل المؤسسة: "من حيث القوانين، لا يوجد عقبات، فهي لا تحد من عمل المؤسسة". وبعضهم يرى أنه "لا يوجد عقبات تشريعية بل مالية". ويرى غالبية المشاركين أن الرقابات المتعددة والمختلفة تشكل عائقاً أمام المؤسسة، كما يرى بعضهم أن مركزية اتخاذ القرار (الوزارة) وبيروقراطيته تشكل عائقاً أمام المؤسسة. وترى بعض المؤسسات أن ازدواجية التبعية تشكل عائقاً أمام نشاطها: "ازدواجية التبعية للمحافظة ووزارتي الثقافة والإدارة المحلية".

من وجهة نظر الخبراء المشاركين راوح تقييم البيئة التشريعية للعمل الثقافي بين الوسط والمنخفض قبل الأزمة، إذ يعتقد بعضهم أن التشريعات والقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحقيقية للعمل والعاملين في القطاع الثقافي، كما أنها تشريعات سلطوية "تفتقر إلى مسؤولية

المثقف وتعتمد الحس الرقابي"، ومن جانب آخر أشار بعض الخبراء إلى أن بعض القوانين المتعلقة بالشأن الثقافي جيدة، إلا أن المشكلة في التطبيق الذي تحكمه مؤسسات غير فاعلة ومهترئة. أما في أثناء الأزمة فقد انخفض وسطي تقييم التشريعات من قبل المشاركين قليلاً، ويمكن تفسير ذلك بضعف التقييم أساساً في مرحلة ما قبل الأزمة، التي عمقت في رأي بعضهم المحسوبيات والفساد، ومن ثم عدم فعالية التشريعات الثقافية. كما يعتبر آخرون أن الأزمة زادت الروتين والبيروقراطية والرقابة الأمنية في الأمور التي تتعلق مثلاً بالتراخيص والأنشطة العامة.

4- عملية صناعة السياسة الثقافية وآلية اتخاذ القرار

1-4 آلية اتخاذ القرار

يقيم معظم ممثلي المؤسسات المشاركين فعالية آلية اتخاذ القرار الثقافي قبل الأزمة بأنها متوسطة، و"أنها تكاد تكون محصورة في جهات معينة". بينما يرى البعض أن الآلية ضعيفة جداً: "لا يوجد إستراتيجية ثقافية ليتخذ القرار بشأنها"، أو ضعيفة: "إنها ثقافة بيروقراطية فقط". أما أثناء الأزمة، فإن معظم المبحوثين يقيمون فعالية اتخاذ القرار بين المتوسطة والضعيفة. وفي هذا الإطار تظهر قضية مركزية القرار الثقافي، إذ يتفق أغلبية ممثلي المؤسسات على أن "القرار النهائي مركزي بغض النظر عن المبادرات الفردية والمؤسسية"، و"وزارة الثقافة تدير الشؤون الثقافية من المركز في العاصمة وتصدر قراراتها وتعممها على الفروع والهيئات المختصة"، ويتفق الآخرون، إلى حد ما، مع هذا القول، لكنهم يرون "أن هناك مجالات لمبادرة القيادات الوسطى إضافة إلى المبادرات الشخصية". ويرى بعضهم أنه "يتم صنع القرار في الشأن الثقافي مركزياً من هيئة محدودة، من دون الاستعانة بأصحاب الخبرة والمكانة في الشأن الثقافي". ويتضح من خلال الإجابة عن السؤال إذا ما كانت المؤسسة تعتمد في وضع برامجها وأولوياتها على الدراسات والبحوث ذات الصلة، أن أغلبية ممثلي المؤسسات، لا يتفقون مع هذا القول، إذ "تفتقر المؤسسة إلى الدراسات والبحوث ذات الصلة"، أو أنها لا تعتمد على البحوث على الإطلاق. في حين أن قلة من ممثلي المؤسسات المشاركة موافقون على أن مؤسساتهم "تعتمد على الدراسات والبحوث ذات الصلة عند وضع البرامج والأولويات" أو تطلع "على دراسات وتجارب دول ومؤسسات أخرى".

2-4 تحديد الأهداف

لقد أثر عدم وضوح الرؤية والاستراتيجية في عملية صناعة السياسة الثقافية ابتداء من تحديد أهداف المؤسسات العامة؛ يلاحظ أن بعض المؤسسات العامة تعمل لأهداف قريبة ومباشرة، مثل الاستمرار في العمل والإنتاج الثقافي، وتنفيذ مشروعات وبرامج للمؤسسة"، أو الاستمرار في العمل رغم الظروف الحالية - دعم السينما الشبابية - الاستمرار في إنتاج الأفلام" أو "طباعة الكتاب ونشره، تشجيع المواهب الأدبية الشبابية، وإقامة مسابقات أدبية وغيرها". في حين كانت الأهداف التي تعمل بعض المؤسسات على تحقيقها، أكثر بعداً وإستراتيجية، من مثل "1. تبنى قضايا الأمة السياسية -2- مواجهة المشروع الصهيوني -3- إحياء قيم التراث العربي-4- ربط المواطن بدولة البعث"، أو "التشاركية، وردم الهوة بين الأجيال، واللامركزية"، و"ربط المجتمع بتراثه الحي". وبدت بعض المؤسسات بلا أهداف خاصة، أو أنها لا تملك حرية فعل ذلك: "تنفيذ ما ورد في التشريعات التي حددت مهام وزارة الثقافة"، في حين كانت مؤسسات متشائمة "الأساس بناء الإنسان، لكن فعلياً لا تأثير".

وفي إطار تحديد الأولويات قبل الأزمة وضعت معظم المؤسسات في أولوياتها إنتاج المادة الثقافية المختصة بها، مثل المجلات والكتب أو حصر عناصر التراث الشعبي حسب تخصصها، ووضع عدد محدود من المؤسسات أولوية تمكين الثقافة القومية والوطنية، أو "إصدار قوانين تحفظ تاريخ

البلد"، أو "الارتقاء بالمجال الموسيقي"، وفي المرتبة الثانية وضعت غالبية المؤسسات عناصر إضافية من إنتاجها وعملها التقليدي، حالات خاصة وضعت " تعميق العمل الجماعي".

3-4 الاستجابة للقضايا المستجدة

تتباين الآراء حول مستوى الاستجابة قبل الأزمة فيرى بعضهم أن "هناك لقاءات دورية مع المهتمين بالشأن الثقافي، ويتم طرح المشكلات بكل وضوح لإيجاد الحلول"، ويرى بعض هؤلاء أنه "يمكن طرح العديد من المسائل ولكن التجاوب معها يعتمد على مزاجية وقبول القائمين على المؤسسة الثقافية". وترى الأكثرية أن الاستجابة متوسطة، إلا أن "هذا رهن بالأشخاص المسؤولين"، وآخرون يرون أنه "يمكن دراسة الفكرة والاستفادة منها إذا تبين صوابها"، أما بعضهم الآخر فيرون أن الاستجابة ضعيفة، ويعزون ذلك إلى "عوائق تتعلق بالقوانين والإجراءات واختلاف النمط المطروح والمتداول في المؤسسات الثقافية"، أو لأنه "لا يوجد هم متعلق باستقبال المبادرات الفردية وطرح المواضيع، يوجد حالة تقليدية من الاستمرار في تسير الأمور".

أما في أثناء الأزمة، فكانت تقييمات معظم ممثلي المؤسسات لفعالية معالجة المستجدات بين الضعيفة جداً والضعيفة: "ضعف الاهتمام بالأمور الثقافية، وزاد الضعف بعد الأزمة". والأزمة أفرزت وضعاً آمناً غير مواتٍ وصعوبة في التواصل والوصول. وترى بعض المؤسسات أن الأزمة قد تسببت بنقص الكادر والفنيين والباحثين. وبعضها ترى أن الأزمة أفرزت ضرورة "إعادة بناء الوعي، والعمل بجدية لنشر التاريخ الحقيقي والثقافي". بعض المؤسسات المشاركة تجد أن هناك عدم اعتراف بالأزمة. وانقسم ممثلو المؤسسات حول وجود خطة استجابة للأزمة وحول معالجة الخطة لشكل أو جوهر الأزمة. أما في إطار تغيير الأولويات نتيجة الأزمة فلم تغير معظم المؤسسات أولوياتها مما يوجب بضعف روح المبادرة والإبداع، وأشار معظم المبحوثين إلى الصعوبات التي خلقتها الأزمة والتي أعاقت تحقيقها لأهدافها التقليدية.

4-4 العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة

تتأثر معظم المؤسسات بالتوجهات الحكومية تأثراً كبيراً، فهي "تؤثر في الأولويات"، أو لأنها "معنية بالأمر وصاحبة القرار الفصل". عدد أقل من المؤسسات المشاركة يجد أن التأثير بالتوجهات الحكومية متوسط: "تؤثر في مستوى النشاط لا على مستوى المؤسسة". ويجد بعضهم أن "بعض القرارات توقف نشاط المؤسسة، تأثير سلبي".

أما التأثير بالرأي العام فغالبية ممثلي المؤسسات قيموا تأثير الرأي العام بالمتوسط: "تأثيره ضعيف في العملية إلا حين يصبح توجهاً حكومياً"، أو "لأنهم بعيدون عن عملية اتخاذ القرار". كذلك يجد معظم ممثلي المؤسسات أن التأثير بالمنظمات غير الحكومية ضعيف: "لا دور لهم، وبعيدون والبيئة لا تسمح". وكذلك تجد الأغلبية أن دور القطاع الخاص ضعيف: "مشاركة في نشاط معين فقط". أما المنظمات الدولية فالغالبية يقيمون أثرها بالضعيف كذلك.

5-4 الكادر

وعن مدى تأهيل الكادر الإداري والفني وتلبيته لإستراتيجية المؤسسة وخططها، عبر عدد قليل من ممثلي المؤسسات عن وجود كادر مؤهل، ولكنه "تأثر خلال الأزمة". بينما يرى الأغلبية أن الكادر مؤهل إلى حد ما، بسبب وجود نقص في العديد من التخصصات، أو "بسبب بعد الكادر المختص عن الكادر الحكومي أحياناً". بينما عبر عدد قليل عن عدم توافر كادر مؤهل، فالكادر "غير مؤهل ولا رؤية بأنه يجب أن يكون الكادر من كل الاختصاصات"، أو نتيجة "الغياب الإستراتيجية والخطط الحقيقية".

أما عن عملية التأهيل ضمن المؤسسات فأكدت غالبية المؤسسات أن هناك عملية تأهيل قبل الأزمة، لكن التأهيل "مبادرات خاصة طارئة"، أو وجود " معاهد بلا رؤية". أما في خلال الأزمة فعبّر أغلبية ممثلي المؤسسات عن عدم وجود خطة لتأهيل الكوادر، "نتيجة لغياب خطة واضحة" أو لأن العمل في المؤسسات الثقافية العامة عمل إداري روتيني "ساعات دوام غير متوافقة مع (طبيعة) الثقافة".

6-4 الشراكات مع الفاعلين

○ الشراكة والتنسيق

توزعت آراء ممثلي المؤسسات حول تطبيق التشاركية قبل الأزمة بين التطبيق الوسيط والضعيف، مع غالبية نسبية للتطبيق الوسيط، وفي رأي بعضهم أن التشاركية بين العام والخاص ما زالت خجولة، في حين كان تطبيق التشاركية في أثناء الأزمة يتوزع بين التطبيق القوي جداً والمتوسط مع غلبة نسبية للقوي جداً.

رأى غالبية المشاركين أن فعالية الشراكات قبل الأزمة كانت متوسطة، "في مجال الدراما التلفزيونية حصراً". في حين رأى عدد أقل من ممثلي المؤسسات أن فاعلية التشاركية كانت ضعيفة قبل الأزمة، وأنها تقتصر على "الأشخاص القائمين على المؤسسة الذين يمدون جسوراً مع الآخرين عكس غيرهم". آخرون من المشاركين يجدون أن فعالية الشراكات قبل الأزمة كانت عالية: "يمكن ربطها بالسينما فقط" وبعض الجرائد الرسمية: "التشاركية بين القطاع العام والخاص لم ترق إلى درجة الخطة المشتركة وإنما مجرد دعم وبرستيغ". أما تقييم التشاركية بين الفاعلين في أثناء الأزمة، فقد وجد غالبية ممثلي المؤسسات أن فعالية الشراكات متوسطة ورأى آخرون أن فعالية الشراكات في أثناء الأزمة ضعيفة، وفي رأي بعضهم أنها أضعف بسبب "تراجع الشركاء عن إقامة الشراكة".

وعلى صعيد التنسيق بين الفاعلين يرى أكثرية ممثلي المؤسسات أن التنسيق متوسط: "التنسيق على مستوى النشاط لا على مستوى الخطة العامة". وتناقضت آراء الآخرين بين تنسيق ضعيف وتنسيق عال. أما في أثناء الأزمة فقد توزعت آراء ممثلي المؤسسات بين تنسيق متوسط (الأكثرية) وتنسيق ضعيف.

وعن سؤال تنسيق المؤسسات الثقافية العامة مع النظام التعليمي أشار ممثلو المؤسسات أن بعض المؤسسات ليس لها علاقة بالنظام التعليمي، وبعضها تهمل هذه العلاقة، بالمقابل بعض المؤسسات تقيم برامج تدريبية، وبرامج تقوية، وبعض المراكز تقيم نشاطات تلبى احتياجات الطلاب، ونشر الكتب للأطفال، وبعضها يجد انسجاماً بين عملها والنظام التعليمي، أو الارتباط به من خلال برامج واستراتيجيات الدولة، فبوجه عام، معظم المؤسسات ذات علاقة بالنظام التعليمي، ولكن تفاعل بعضها بدون تأثير يذكر.

أما عن التنسيق مع الإعلام فغالبية ممثلي المؤسسات عبروا عن وجود تواصل وتفاعل مع الإعلام، من أجل ترويج إنتاج المؤسسات وتسويقه، بصورة أساسية، كما عبر بعضهم عن ضعف التفاعل بينها وبين الإعلام. عدد محدود من المؤسسات يتابع الإعلام لمعرفة رأي الجمهور في المؤسسات.

وفي إطار التفاعل مع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أشار المشاركون إلى أن غالبية المؤسسات الثقافية العامة لها مواقع على الشبكة، وبعض المؤسسات تضع إنتاجها على الشبكة، وبعضها تستخدم الشبكة وسيلة إعلامية لنشاطاتها، بينما عدد محدود من المؤسسات يستخدم الشبكة للتفاعل مع المهتمين. وتقييم بعض المؤسسات التفاعل بأنه متوسط، بسبب عدم وجود آلية ربط تتوافق مع التطورات التكنولوجية المعاصرة والمتسارعة.

ومن حيث التواصل والمشاركة مع المهتمين، تتفق تقييمات أغلبية ممثلي المؤسسات على أن فعالية التواصل قبل الأزمة كانت متوسطة، وآخرون يرونها ضعيفة جداً أو ضعيفة: "يوجد خوف من طروحات الأفراد والمهتمين بالشأن الثقافي". أما في أثناء الأزمة، فتصنف غالبية الآراء فعالية التواصل بين الضعيفة جداً والضعيفة، ويجد بعضهم أن فعالية التواصل في أثناء الأزمة متوسطة: "بقيت جيدة إلى حد ما على الصعيد الداخلي وتراجعت مع المهتمين خارجياً".

○ تأثير الفاعلين في السياسة الثقافية: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

قدر معظم ممثلي المؤسسات تأثير الحكومة في السياسة الثقافية بين القوي جداً والقوي، قبل الأزمة: "الحكومة تضع موازنات وتجيش مبادرات تساعد في تحريك المجتمع وإنشاء صناعة ثقافية"، ولها قدرة على الإشراف والرصد. ويرى بعضهم أن "التأثير يكون إيجابياً عندما يكون هناك مشروعات ثقافية واضحة". أما تأثير الحكومة في أثناء الأزمة، فإن أغلبية ممثلي المؤسسات مالوا إلى ترجيح الدور القوي للدولة وإن بنسبة أقل، إذ رأى بعضهم أن هذا التأثير قد تراجع في المناطق الساخنة".

وعن تأثير القطاع الخاص في السياسة الثقافية، رأت أكثرية ممثلي المؤسسات العامة أن دوره كان ضعيفاً أو ضعيفاً جداً، قبل الأزمة، ويرى هؤلاء أن "تأثير القطاع الخاص ضعيف قبل الأزمة وبعدها"، وعزا آخرون السبب إلى أن "عمله يرتبط بالقطاع العام". فيما قدر نحو ثلث ممثلي المؤسسات العامة تأثير القطاع الخاص بأنه وسط، و"أن مبادرات صناعة الدراما تؤكد دور القطاع الخاص". رأت قلة منهم دوراً قوياً للقطاع الخاص، ولا سيما في مجال السينما والدراما". أما في أثناء الأزمة، فإن غالبية المؤسسات العامة تقيم تأثير القطاع الخاص بأنه ضعيف جداً وضعيف، ويعزى ذلك إلى "إغلاق بعض المؤسسات الخاصة".

أما تأثير المجتمع المدني في السياسة الثقافية بحسب أكثرية ممثلي المؤسسات العامة فقد كان بين الضعيف جداً والضعيف، قبل الأزمة، بينما قيم بعضهم تأثيره بالوسط: "تأثيره يتزايد رغم ضعف الإمكانيات"، وأن "له تأثيراً إيجابياً، ولكنه محدود، لعدم وضع إستراتيجيات واضحة ودائمة"، أما القلة ممن يرون تأثيره قوياً فيعززون السبب في ذلك إلى "أنه صاحب الفكر الديني"، أو لأن "تأثيره أساسي في الثقافة التراثية والثقافة الاجتماعية والبيئية". أما تأثير المجتمع المدني في أثناء الأزمة، فإن معظم ممثلي المؤسسات العامة يقيمون تأثيره بين الضعيف جداً والضعيف، ويرى البقية أن تأثيره في أثناء الأزمة قوي: "التخلص من بعض القيود أثناء الأزمة ساعد على ازدياد تأثيره".

7-4 التمويل

أكدت غالبية ممثلي المؤسسات الثقافية العامة أن هناك استدامة في التمويل قبل الأزمة، وذلك لوجود موازنات تقليدية من الدولة، ولكن التمويل لم يحقق الغرض المطلوب، أما بقية المشاركين فقد أشاروا إلى عدم وجود استدامة في التمويل، فهو غير ثابت ولا يتم بموجب استراتيجية واضحة، نتيجة "عدم وجود خطة واضحة"، أما التمويل في أثناء الأزمة فإن التوزيع متساو بين الرايين، مع تراجع نسبي للقائمين بوجود إستراتيجية تمويل، ويرى بعضهم أنها لا تتفد بسبب الأزمة، أو أن "التمويل تراجع في أثناء الأزمة، أو تراجعت المخصصات"، ويرى أصحاب الرأي المعاكس بأنه ليس هناك إستراتيجية للتمويل في أثناء الأزمة.

ويصدد مصادر التمويل الذاتي أوضح أغلب المشاركين عدم وجود تمويل ذاتي، فتمويل المؤسسات "حكومي بالدرجة الأولى وعوائد منتجاتها ضعيفة"، ويعزرو بعضهم ذلك إلى "تبعية

المؤسسة لمديرية أعلى"، أو أن "المؤسسة حكومية ولها ميزانيتها الخاصة التي تعتمد عليها من الموازنة العامة للدولة التي يشرف عليها مجلس الوزراء". ولكن هناك بعض المؤسسات العامة لديها تمويل ذاتي نسبي، مثل "أجور رمزية من الطلاب واللوجستيات من الحكومة والأنشطة من المنظمات والمبادرات". أما عن التمويل من القطاع الخاص فأشار جميع المشاركين أن المؤسسات العامة لا تحصل على أي تمويل من القطاع الخاص.

من وجهة نظر الخبراء: يسهم التمويل المستقل والمتنوع في استدامة العمل الثقافي. ففي مرحلة ما قبل الأزمة تبين النتائج أن وسطي تقييم التمويل الثقافي من قبل الخبراء كان بين وسط ومنخفض، وأعاد بعض المشاركين هذا التقييم إلى سيطرة الدولة على التمويل الثقافي، وعدم مرونة القوانين، بحيث تحفز القطاع الخاص والأفراد على المشاركة الفعالة، إضافة إلى أن "التمويل كان مرتبطاً بالسلطة وأهدافها بالدرجة الأولى"، والتمويل الحكومي الذي كان يشكل الجزء الرئيس من التمويل الثقافي قبل الأزمة كان موضع فساد وسوء استخدام، نظراً لغياب المؤسسات الشفافة والمساءلة.

وبناء على آراء الخبراء، فإن الأزمة أثرت سلباً في التمويل الثقافي، الذي أصبح وسطي تقييمه منخفضاً، إذ التمويل الحكومي، في رأي المشاركين، قد انخفض بدرجة كبيرة، لكن ومن جهة أخرى استطاعت بعض المؤسسات الثقافية داخل سوريا أو خارجها الحصول على تمويل خاص وخارجي كبير وغير ممنهج، يحمل أغلبه أجندات سياسية واجتماعية تخدم الأطراف الممولة، ولا تعكس مصالح المجتمع.

8-4 الرصد والتقييم

أشار غالبية ممثلي المؤسسات العامة إلى أن مؤسساتهم تطبق الرصد والتقييم: "يوجد تقييم للمشاريع وبعد اتخاذ القرار بناء على تقييم هذه المشاريع". وبعضهم يرى أن التقييم "يتناسب مع أهداف الخطة"، بعض المؤسسات المشاركة موافقة إلى حد ما على هذا القول، وعدد أقل من المشاركين لا يعتقد بوجود نظام رصد وتقييم: "لا تتم عادة هذه المراجعة والتقييم لما نفذ من الخطة".

ترى غالبية ممثلي المؤسسات العامة أنه كان هناك رصد وتقييم قبل الأزمة، وأن الجهات المختصة تقوم بذلك، ويرون أنه موجود من حيث الأنظمة الداخلية للمؤسسات، ولكنه يمارس ضمن اجتهادات ومبادرات خاصة، وليس هناك مساءلة. أما المشاركون الذين ينفون وجود رصد وتقييم قبل الأزمة يذكرون "أن التقييم شكلي ولا يوجد تقييم للخطة وللأفراد ولا يوجد تقييم للأداء الداخلي"، أو أنه "معتمد على آراء شخصية وتقييمات شخصية"، ويعتقد بعضهم أنه "عندما تغيب الإستراتيجيات يصبح التقييم سطحيًا". أما في أثناء الأزمة فإن الغالبية لا ترى نظاماً للرصد والتقييم، "وأنها حالة قلق"، وأنهم "ما زالوا في حالة تخبط ولا يعرفون التصرف"، أو أن (نظام الرصد والتقييم) يتراجع.

9-4 الفعالية

أجمع معظم الخبراء على ضعف فعالية المؤسسات الرسمية حتى في مرحلة ما قبل الأزمة، إذ بلغ وسطي تقييمها بين الوسط والمنخفض، وأشار بعض الخبراء إلى أن هذه المؤسسات يسيطر عليها "الروتين والفردية والشلية"، وتغيب عنها الرؤية الواضحة والأهداف الإستراتيجية، مع وجود استثناءات قليلة ترتبط بالأفراد الذين يديرون المؤسسة. كما بين بعض المشاركين أن عددًا من

المؤسسات الثقافية الرسمية استفادت من احتكار القطاع العام للمنابر الإعلامية والثقافية لنشر فعاليتها التي بقيت في حدود "الفعالية الدعائية".

أما أثناء الأزمة فقد ضعف تقييم المؤسسات الرسمية من قبل الخبراء ليصل الوسطي إلى ما بين المنخفض والمنخفض جداً، نتيجة ضعف تواجد الدولة في عدد من المناطق، إضافة إلى تجميد أغلب الأنشطة وتحول بعضها إلى أنشطة حربية تعبوية لا تعكس واقع المجتمع أو مصالحه.

10-4 القيم الحاكمة للمؤسسات:

المؤسسات شكل من أشكال التنظيم العقلاني للمجتمع، بصفتها شكل التوسط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ومناطق ارتباط الأفراد بالدولة. ولما كان من الحيف فصل العقل عن الأخلاق والبنية العقلانية عن البنية الأخلاقية، فإن أخلاقية المؤسسة وعقلانيتها وجهان متلازمان. تتجلى أخلاقية المؤسسة في ارتباطها الوثيق بالمصلحة العامة، وقدرتها على تعميق الشعور بالمواطنة، وتعاملها مع جميع الأفراد المعنيين بنشاطها والمستفيدين منه على قدم المساواة، وفي توخي العدالة في توزيع المنتجات الثقافية بين الفئات الاجتماعية، ولا سيما الفئات المحرومة والمهمشة، في الأرياف والمدن. كما تتجلى في شفافية عملها وآليات اتخاذ القرار وتوخي الصدق في كل ما يصدر عنها، وبناء علاقات الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل سواء بين أعضائها أو بينهم وبين المستفيدين والمستفيدين من نشاطها، ولا سيما الفاعلات والفاعلين في الحياة الثقافية. لذلك كله ترتبط أخلاقيات المؤسسات العامة والخاصة بالقيم الحاكمة للحياة الثقافية إنتاجاً وتداولاً. ومن أهم هذه القيم:

○ الإبداع

يرى غالبية ممثلي المؤسسات أن للإبداع أهمية مرتفعة قبل الأزمة وفي أثنائها، وتزداد أهميته باستمرار من أجل التعامل مع الأزمة. أما عن مدى رعاية الإبداع فتناقضت الآراء بين من يرونها متوسطة إلى ضعيفة، قبل الأزمة، ومن يرونها متوسطة إلى قوية. ويميل المشاركون إلى أن الأزمة عززت اهتمام المؤسسات بالإبداع "كان (التوجه) تقليدياً في السابق، ويجب تسليط الضوء حالياً على المواهب".

أما من وجهة نظر الخبراء المشاركين فإن الإبداع مرتبط بحرية الإنتاج الفكري، وهي في صلب العمل الثقافي الذي يتطلب حرية الفكر والتعبير والمشاركة والتفاعل، للوصول إلى منتج ثقافي مبدع ويخدم المجتمع. صنف المشاركون الخبراء الحرية الثقافية على أنها أقرب إلى المنخفض قبل الأزمة، ورأى بعضهم غياب هذه الحرية كلياً، وبعضهم الآخر طرح وجود مجالات ثقافية فيها هامش من الحرية وأخرى لا تتوافر فيها.. ولم يتحسن تقييم الحرية الثقافية والإبداع، في خلال الأزمة، بشكل ملحوظ، لكن المؤشر هنا يخفي تناقضات كبيرة في إجابات المشاركين، إذ أشار كثيرون منهم إلى انكسار المحرمات وزيادة الحريات والتخلص من ثقافة الخوف خاصة للسوريين في الخارج وللمؤسسات غير الرسمية، وظهرت منتجات جديدة غير تقليدية. أما في الداخل فقد أثرت الأزمة سلباً، من خلال الاستقطاب والحساسيات السياسية وطبيعة الأزمة الحادة بما فيها النزاع المسلح، التي أثرت في حرية الإنتاج الثقافي سلباً، فالأولية تغدو في هذه الحالات للتخندق ورفض الآخر، الأمر الذي لا يناسب بيئة ثقافية صحية.

○ الشفافية والمساءلة

لافت للاهتمام أن معظم ممثلي المؤسسات يقيمون فعالية الشفافية والمساءلة قبل الأزمة بين الضعيفة جداً والضعيفة، "لا يوجد مساءلة وشفافية وهي في حدها الأدنى"، أو "تكد تكون معدومة". وترى نسبة أقل منهم أن فعالية الشفافية والمساءلة قبل الأزمة متوسطة. وفي أثناء

الأزمة، تراجع التقييم بوجه عام، وغدت معظم التقييمات تراوح بين الفعالية الضعيفة جداً والضعيفة: "تراجعت نتيجة الأزمة".

وعن مدى تطبيق المساءلة قبل الأزمة توزعت الآراء مناصفة بين التطبيق الضعيف والمتوسط. ويرى بعضهم أن ذلك: بحكم وضع المؤسسة "قطاع حكومي". أما عن تطبيق المساءلة في أثناء الأزمة، فتميل معظم الآراء إلى تصنيفها بين التطبيق القوي والقوي جداً مع وجود نسبة أقل تجد أنه يراوح بين الضعيف جداً والضعيف، وهو انقسام شديد التباين في الآراء، إذ يرى بعضهم أنها نادراً ما تطبق، ويرى آخرون أن: "هذه القيم انعدمت خلال الأزمة".

○ الاستقلالية

تتمتع غالبية المؤسسات العامة المشاركة باستقلال مالي وإداري، بعضها تعتمد على "تمويل ذاتي وخطة ذاتية متوافقة مع توجهات الدولة"، وبعضها الآخر تكون "ميزانية المؤسسة مقررة من الحكومة ومستقلة عن ميزانية وزارة الثقافة". بعض المؤسسات موافقة إلى حد ما على أنها تتمتع باستقلال مالي، ولكنها تابعة إدارياً للوزارة، ولكن غالبية المؤسسات العامة غير موافقة على القول بأنها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري: "ليس للمؤسسة استقلال مالي أو إداري، بل تخضع في ذلك للجهة الوصائية".

أكثرية ممثلي المؤسسات أشاروا إلى أن تطبيق الاستقلالية بمفهومها الواسع قبل الأزمة بين الضعيف والوسط، وهناك قلة منهم تجد أن تطبيق الاستقلالية قوي، فقد "اتخذت المؤسسة قرارات عديدة بخصوص الإعفاء من الرسوم مثلاً". أما في أثناء الأزمة، فترى أكثرية ممثلي المؤسسات أن تطبيق الاستقلالية في أثناء الأزمة قوي.

○ الإنجاز

تقيم غالبية المشاركين من ممثلي المؤسسات أن تطبيق مبدأ الإنجاز كان متوسطاً، ويرى بعضهم أن السبب هو عدم وجود خطة أصلاً ليتم تتبع الإنجاز. ويليهم من رأوا أن تطبيق الإنجاز قوي، ويعتقد هؤلاء أنه: مشروط بالخطط والإستراتيجيات، في حين أصبحت أكثرية التقييمات في أثناء الأزمة بين قوي وقوي جداً، وتراجعت، من ثم، التقييمات القائلة بالتطبيق الضعيف والمتوسط لمبدأ الإنجاز. ويرى بعضهم أنه: "لم يكن هناك إنجاز سابقاً، ما زلنا نحاول بناء الثقة".

الفصل الثالث: الحياة الثقافية في سوريا (وجهة نظر الخبراء)

5- الغنى الثقافي في سوريا

1-1 المنتجات الثقافية من حيث الكم

إن كم الإنتاج الثقافي هو أحد المؤشرات المهمة على عافية الحياة الثقافية وتنوعها. وسطيًا قيم الخبراء كم الإنتاج الثقافي بوجه عام بأنه أعلى من الوسط بقليل قبل الأزمة (2.2)³، لكن الإجابات كانت متباينة، فمنهم من رأى أن كم المنتجات الثقافية كبير، ومنهم من رآه منخفضًا، ويأتي ذلك من التفاوت الكبير بين المنتجات الثقافية في القطاعات المختلفة، إذ تلاحظ وفرة الإنتاج نسبيًا في الدراما والترجمة مقابل فقر مكونات ثقافية واسعة، مثل الإنتاج العلمي والسينما. كما أن إنتاج الكتب محدود باستثناء المنتجات العامة. أما تقييم كم الإنتاج الثقافي في خلال الأزمة فقد تراجع ليصبح أقرب إلى المنخفض (1.4)، وتركزت الأجوبة على الإنتاج الثقافي داخل سوريا، إذ تراجع دور المؤسسات الرسمية، مثل وزارة الثقافة، التي كانت تلعب دورًا أساسيًا في الإنتاج، وتوقف الإنتاج الثقافي في الكثير من المجالات، واستمر إنتاج المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني منخفضًا نسبيًا. ويرى بعضهم أن الإنتاج ازداد بعد الأزمة في بعض المجالات الثقافية خاصة مع انكسار الكثير من القيود السابقة، وخاصة عبر أدوات التواصل الاجتماعي التي اتسم الكثير منها بالاستقطاب والتعصب وردود الفعل على الأحداث الدامية (المنتجات الإعلامية نموذجًا).

جودة المنتجات الثقافية

لا يكفي كم المنتجات الثقافية وحده للحكم على غنى الحياة الثقافية، فنوعية المنتجات الثقافية تعكس نضج الحياة الثقافية والقيم المجتمعية السائدة ومساحة الإبداع الثقافي وإمكانياته. وقد قيم الخبراء نوعية المنتجات وسطيًا على أنها متوسطة قبل الأزمة، ولحظ الخبراء وجود تفاوت في النوعية بين المنتجات الثقافية، إذ أشار بعضهم إلى تميز بعض الأعمال الدرامية والفنية والأدبية مقابل الفقر في المنتجات العلمية. وركز بعض الخبراء على وجود إمكانيات للمثقفين السوريين إلا أن الحياة الثقافية "تفتقر إلى شرط الإبداع وهو الحرية الفكرية". في أثناء الأزمة تراجعت جودة الإنتاج الثقافي مقارنة بما قبلها، إلا أن الصورة التي طرحها الخبراء معقدة بشدة، إذ رأى بعضهم أن تراجع الرقابة وآلام الأزمة صنعت منتجات ثقافية مميزة ومبدعة، لكن الأكثر طغيانًا كان تراجع نوعية المنتجات متأثرة بحالة الاستقطاب والاستسهال وغياب العمق مما أثر سلبًا في النوعية.

2-1 مؤشر الغنى الثقافي

قام البحث بتقدير مؤشر الغنى الثقافي (الذي يعكس الإنتاج الثقافي كمًا ونوعًا) وتغيره قبل الأزمة وفي أثناءها، بناء على آراء الخبراء المشاركين في الاستبيان، مع العلم أن البحث تبنى تعريفًا إجرائيًا للإنتاج الثقافي يتضمن الإنتاج الفني والأدبي والعلمي والتراثي انطلاقًا من التعريف الموسع للثقافة. وتبين النتائج أن مؤشر غنى الإنتاج الفني، على مقياس خماسي: (فقر جدًا، فقير، وسط، غني، غني جدًا) قد انخفض نتيجة الأزمة من المراوحة بين الوسط والغني، قبل الأزمة، إلى ما بين الفقير والوسط في أثناء الأزمة. فقد أشار نحو 60% من الخبراء إلى أن الإنتاج الفني كان غنيًا أو غنيًا جدًا قبل الأزمة، ثم انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 20% في أثناء الأزمة. وبعزو عدد من

³ يتدرج مؤشر الغنى الثقافي من 0 "فقر جدًا" إلى 4 "غني جدًا"

الخبراء هذا الانخفاض إلى هجرة الطاقات الفنية وهروب الاستثمارات الفنية، إضافة إلى بيئة عدم الأمان والخوف والانشغال بالقضايا الحياتية. كما أصبحت "مساحة التعبير ضيقة والأولوية للإنتاج الفني الحربي". وفي رأي العديد من المشاركين في الاستبيان كان الإنتاج الفني السوري غنياً قبل الأزمة وخاصة الدراما والإنتاج التلفزيوني والفن التشكيلي. إلا أن بعض الخبراء يعتقدون أن الحراك المجتمعي قد دفع "في بدايته إلى تحرر الشباب السوري من الإحباط والقيود" والارتقاء بالعمل الفني ليعكس بصورة أكبر الواقع السياسي والاجتماعي في سوريا من دون الوقوع في الابتذال والتسلية الذي كان سائداً قبل الأزمة.

أما الإنتاج الأدبي، فتظهر النتائج أن مؤشر غنى هذا النوع من الإنتاج قد انخفض، حسب رأي الخبراء، نتيجة الأزمة من وسط إلى فقير، إذ أشار نحو 15% من المبحوثين إلى أن الإنتاج الأدبي كان فقيراً أو فقيراً جداً، قبل الأزمة، وارتفعت هذه النسبة إلى نحو 60% في أثناء الأزمة. ويرى أغلب المشاركين أن ضعف الإنتاج الأدبي الذي تعزز في فترة الأزمة يعود إلى عدد من الأسباب منها "عدم وجود ناشر وقارئ،" وضعف التمويل وضيق مساحة الحرية الفكرية وغياب الكوادر والقامات الأدبية وهجرتها. وفي الأزمة يضاف عامل عدم الأمان والخوف وهروب رأس المال البشري والمادي للإنتاج الأدبي والانشغال بالسعي لتأمين متطلبات الحياة، إضافة إلى عامل القمع وتجسير الأدب لخدمة القوى السياسية المتناحرة. فإن "أثر الإنتاج الأدبي، بوجه عام، محدود، وغيابه في أثناء الأزمة كان كبيراً بسبب الاحتراز". وما أنتج حتى الآن "إما ضعيف أو متسرع". ومن ناحية أخرى أشار بعضهم إلى أن الإنتاج الأدبي وخاصة بعد الأزمة أصبح أكثر غزارة بسبب تنوع وسائل التعبير والنشر وخاصة الإلكترونية منها.

أجمع الخبراء على ضعف الإنتاج العلمي وعجزه في سوريا قبل الأزمة، وظهور هذا العجز بوضوح خلال الأزمة. ويعبر أحد الخبراء عن ذلك بقوله أن "الإنتاج العلمي في سوريا خلبى أظهرت الأزمة عدم جديته"، إذ تبين النتائج أن مؤشر غنى الإنتاج العلمي أقرب إلى الفقير قبل الأزمة وفي أثناءها، مع ازدياد شحه وسطحته خلال الأزمة، إذ اعتبر 60% من المشاركين أن الإنتاج العلمي في سوريا فقير أو فقير جداً قبل الأزمة، وارتفعت هذه النسبة إلى 70% في أثناء الأزمة. وتعود أسباب ضعف الإنتاج العلمي في رأي المبحوثين إلى عدم وجود مؤسسات حاضنة للإنتاج العلمي، وضعف عملية التعليم المدرسي والجامعي، والاعتماد على الكم مع إهمال النوع، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية والعلمية في إنتاج الأبحاث والدراسات. كما أن العلم تم توجيهه لخدمة السلطة بشكل أساسي إضافة إلى أن الإنتاج العلمي "لا يزال بعيداً عن المجتمع والاقتصاد السوري". من جانب آخر يرى عدد قليل من الخبراء أن هناك بعض الاستثناءات من الإنتاج العلمي تتمتع بجودة عالية بما في ذلك الإنتاج العلمي التعليمي كالمناهج الجامعية.

تبين النتائج أن الأزمة كان لها نتائج سلبية كبيرة على الإنتاج التراثي نتيجة الفوضى وأعمال التخريب والتدمير، التي طالت المواقع الأثرية والتراثية والمتاحف. كما أحييت الاهتمام بالتراث الديني الغيبي الذي يعتبر "عودة إلى الوراء"، إضافة إلى الصعوبات المالية واللوجستية والأمنية التي رافقت الأزمة. وفي فترة ما قبل الأزمة رأى بعض الخبراء أن التسطيح وسيطرة الفولكلور الشعبي على الإنتاج التراثي أثر سلباً في مضمونه وتنوعه، كما كرس في بعض الأحيان تقاليد بالية مثل عبودية المرأة. ويظهر المسح أن مؤشر غنى الإنتاج التراثي انخفض من وسط قبل الأزمة إلى فقير في أثناءها، إذ اعتبر نحو 25% من الخبراء أن الإنتاج التراثي فقير أو فقير جداً قبل الأزمة وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 60% خلال الأزمة.

ومع أخذ جميع مؤشرات الغنى الفرعية بعين الاعتبار، والتي تضم الفني والأدبي والعلمي والتراثي، تظهر النتائج أن مؤشر الغنى الثقافي، بناء على آراء الخبراء المشاركين في المسح، قد تراجع على نحو واضح، نتيجة الأزمة، إذ كان يعتبر في مستوى الوسط وتحول إلى فقير في أثناء الأزمة (الجدول 1). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر للإنتاج العلمي كان ضعيفاً نسبياً قبل الأزمة، الأمر الذي يعكس عدم كفاءة وفعالية المؤسسات الثقافية وفعاليتها، كأحد العوامل الحاسمة في توفير بيئة تمكينية والارتقاء بغنى الإنتاج الثقافي.

جدول (1): مؤشر الغنى الثقافي

أثناء الأزمة	قبل الأزمة	
1.53	2.48	فني
1.19	2.08	ادبي
0.36	1.33	علمي
0.92	1.75	تراثي
1.00	1.91	إجمالي

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

6- المنتج الثقافي خلال الأزمة

1-2 الإنتاج الفني

أشار عدد من الخبراء إلى أن الأزمة أثرت في الإنتاج الفني، سواء من حيث الشكل أو المضمون أو الأدوات المستخدمة في الإنتاج، إذ ظهر الكثير من الأعمال الدرامية والتلفزيونية والغنائية التي ترصد الأحوال الاجتماعية والاقتصادية خلال الأزمة، بعض منها سطحي ومبتذل، إضافة إلى شيوع الأغاني الوطنية الشعبية، كما أخذ الإنتاج الفني البصري مثل الفوتوغراف والملصقات الإعلانية حيزاً أوسع عاكساً واقع الأزمة أو آراء وأفكار أطراف الأزمة. وانتشرت "ظاهرة سينما الموبايل" والاستخدام المكثف للوسائل الحديثة لنشر هذه الأفلام (يوتيوب) ومظاهر الرقص الجماعي في المظاهرات والاعتصامات وأغاني فلكلور جديدة وتصوير العنف وأعمال تشكيلية متنوعة إضافة إلى تطور فنون الرسم الكاريكاتوري والرسم على الجدران.

كما أثرت الأزمة في الكوادر والكفاءات العاملة في المجال الفني، التي هاجر جزء منها خارج البلاد، نتيجة ضعف الإمكانيات وتشتت الجهود وضيق الهامش. ولم ينج الإنتاج الفني من حالة الاستقطاب الحاد والتحيز إلى أحد طرفي النزاع، مما أفقده استقلاليته، وأكسبه طابع الانحياز عند معالجة القضايا العامة، ليكون بذلك مفتقراً إلى العمق خاصاً للتدخلات السياسية والأمنية ملغياً الآخر ومبتعداً عن جذور الأزمة بحسب بعض الآراء الواردة في الاستبيان.

وعانى الإنتاج الفني من عدم وضوح الرؤية والمنهج، مما أصابه بالسطحية والفوضى حسب بعض الخبراء المشاركين، إذ تعرض جزء منه للتشتت والدمار نتيجة النزاع المسلح القائم، وعدم القدرة على أرشفته وحفظه، كما لفت بعض الخبراء النظر إلى ظهور بعض المنتجات الفنية التي تبرر العنف وتشجع عليه وتؤجج التناحر بين فئات المجتمع، بأشكاله المختلفة، وتروج لبعض الأفكار العنصرية، وتسهم في تشتيت المجتمع السوري، "مثل بعض الأغاني المرتبطة بالمجموعات المتناحرة"، وقد أسهم في ذلك توافر فرص للتمويل تغيب عنها حالة الانتقاء والمراقبة أو المتابعة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

كما أن بعض المنتجات الفنية بحسب رأي خبراء مشاركين، اتسمت بالتسرع وعدم التدقيق في الوقائع مما أدى إلى غياب القيمة الفنية المضافة إلى حد وصفها من قبل أحد الخبراء "بالسوقية وتسليع الإنسان"، مكرسة الدور السلبي للمرأة السورية، لأن الهدف الأساسي لهذه الأعمال لا يتعلق بالثقافة وإنما برغبة الممول. ومن ثم، تحتاج البيئة الثقافية إلى وقت لتتمكن من فرز الإنتاج الثقافي من حيث الأصالة والمصداقية وخلق أشكال جديدة من الإنتاج الفني، وذلك نتيجة خلوها من النقد الذاتي وضعف المتابعة المجتمعية في الوضع الراهن.

إلا أن الإبقاء على الإنتاج الفني يُعتبر، في رأي بعض الخبراء وعلى الرغم مما فرضته الأزمة من تحديات وما خلقته من تأثيرات، عاملاً محفزاً على احتفاظ البلاد بكفاءاتها وكوادرها. وقد حافظت بعض المبادرات على الأصالة والنوعية الجيدة والقدرة على التكيف، وتطرق بعض الخبراء المشاركين في الاستبيان إلى إيجابيات الإنتاج الفني، وخاصة ما يتعلق بـ "تصوير انعكاسات الأزمة على مواقف الإنسان السوري وحياته وقناعاته وأمنه"، محاولة منها للخوض في جوهر الأزمة ومقارنتها لجذورها وأسبابها على نحو محايد ومتحيز للقيم العليا، متجاوزة بذلك بعض الخطوط الحمراء ومرتقية إلى إنتاج "وطني يحاول عكس صورة عن الواقع".

ويعكس ما ورد من قبل بعض الخبراء فيما يتعلق بسليات الإنتاج الفني، مال بعضهم الآخر إلى اعتبار أن الإنتاج الفني اتسم بالغزارة "والتحرر من سلطة النخبوي والمكرس" ومن ثقافة الخوف والتأطير الرسمي، نتيجة ازدياد هامش الحرية في الإنتاج الذي أصبح أكثر مصداقية ومقاربة للواقع، وأكثر جرأة على التجديد في الشكل والمضمون، إذ قدم بعض الإنتاج غير الرسمي فكراً يدعو إلى الحرية والدولة الديمقراطية. أما من ناحية الكوادر فقد شهد قطاع الإنتاج الفني ظهور طاقات شبابية فنية وإبداعية جديدة، خاصة في مجال الموسيقى والعمل الدرامي الذي أضاء على الواقع.

2-2 الإنتاج الأدبي

أشار عدد من الخبراء إلى عدم ظهور منتجات أدبية جديدة في أثناء الأزمة، باستثناء بعض الأعمال الأدبية القليلة، التي تصور الواقع، إضافة إلى توسع الأدب الساخر وأدب التوثيق وأدب السجون، وتلون الشعر الشعبي بمواضيع الصراع السياسي، إلا أن الصورة العامة للإنتاج الأدبي خلال الأزمة ليس فيها شيء لافت، وخاصة مع زيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي للنشر، مما حول الأدب إلى "نفس فيسبوكي سريع، شكل الجملة فيه هو الأهم".

يرى بعض الخبراء أن الشخصية والانطلاق من واجب الكتابة عن الأزمة يعتبران من سليات الإنتاج الأدبي في الوقت الحالي، ويعانى الإنتاج الأدبي من ارتفاع تكلفته وصعوبة إنتاجه، مع تراجع كمي ونوعي للنسخ المطبوعة من قبل الجهات الرسمية والقطاع الخاص، وذلك في بيئة ينتشر فيها القلق وعدم الاستقرار الفكري والحياتي، وتتعدم فيها استقلالية العمل والتفكير لدى الأدباء، كما ترافق ذلك مع غياب متنام لشريحة القراء في المجتمع السوري، إذ قل اعتمادهم على المصادر الورقية للأعمال الأدبية مقابل حصولهم المجاني عليها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

كما سجل خبراء ظهوراً لأدب المنفى، الذي كان عرضة لسطوة المال السياسي إلى حد كبير، والذي كرس الاستقطاب في أدب الأزمة و"احتفى بمنتجات أدبية بطريقة لا تتناسب وقيمة وأصالة المنتج الأدبي"، ويوضح ذلك طبيعة الانتقادات التي وجهها بعض المشاركين للأعمال الأدبية، من غياب الإبداع والتميز، وعدم القدرة على تجسيد صورة الأزمة والتعبير عنها بعمق، وبعزو بعضهم ذلك إلى حالة الانحياز وغياب الرؤية لدى القائمين على هذا الإنتاج، ووقوعهم في مطب "تكريس ثقافة إلغاء الآخر والانقسام الذي أحدثته الأزمة"، ليتحول الأدب إلى وسيلة لتبرير العنف، إضافة إلى عدم اعتماد معايير عادلة في تقييم هذه الأعمال، ومن ثم، حرمان التجارب الرائدة من الحصول على الدعم الذي تستحقه.

وعن بيئة العمل الرسمية للإنتاج الأدبي أوضح بعض الخبراء أن الأنشطة الثقافية تقلصت في ظل الأزمة و"أن المراكز الثقافية غارقة في الزجل الشعبي"، في غياب واضح للأمسيات الثقافية، بسبب الحرب القائمة في البلاد والتي تسببت بتشتت الإنتاج الأدبي وضياح جزء منه.

خلاقاً للرأي أعلاه اعتبر بعض الخبراء أن حالة من غزارة الإنتاج وتميز واضح للهوية السورية الأدبية قد ظهرت في ظل الأزمة، وترافق ذلك بتنامي حرية الرأي والتعبير في تحليل وتغطية جوانب الأزمة، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة تقييم وقع هذه المنتجات على "القارئ مجهول الذائقة". في حين رأى بعضهم أن مجرد استمرار المؤسسات في العمل وتواجد الإنتاج على الساحة الداخلية والخارجية يعتبر بحد ذاته حالة إيجابية للأدب السوري ومؤشراً لاستمرار الحياة وحيوية سوريا.

وبحسب الخبراء استقطب الإنتاج الأدبي في أثناء الأزمة فئة جديدة من الكتاب الشباب نتيجة لسقوط التابوهات المتعلقة بالفكر والإنتاج، مما أسهم في ظهور جيل جديد من الباحثين والكتاب، وقدم بعض الإنتاج غير الرسمي، فكرياً يدعو إلى الحرية والدولة الديمقراطية، إذ حاول الأدب في مضمونه كشف مواطن الخلل التي أدت إلى الأزمة، وتناول الواقع بمصادقية، وبحث في الهوية السورية بكل أطيافها، وذلك بالرغم من حاجته إلى وقت أطول حتى يتمكن من التعبير بعمق عن حيثيات الأزمة. ورأى خبراء آخرون أن هذه المحاولات لا تعبر عن صورة الأزمة وإنما هي مجرد حالة من التوثيق والأرشفة.

3-2 الإنتاج العلمي

وفيما يخص الإنتاج العلمي، لم يكن بعض المشاركين على معرفة بتطورات هذا النوع من الإنتاج، في حين يرى آخرون أنه لم يشهد "شيئاً يستحق الذكر"، باستثناء محاولات بعض المؤسسات داخل سوريا وخارجها لإنتاج دراسات تسعى إلى فهم الواقع بشكل موضوعي.

لم يحظ واقع الإنتاج العلمي بالكثير من الإيجابيات من قبل الخبراء المشاركين في الاستبيان، بالرغم من توافر البنية التحتية المرتبطة به بحسب رأي أحدهم. وذكر عدد من الخبراء أن الإنتاج ذو الطابع الاجتماعي والسياسي أصبح أكثر عمقاً وأكثر تعبيراً عن مختلف الآراء، وأن بعض ما طرح منه، على الرغم من محدوديته حلل جذور الأزمة بدقة وعمق. إذ قام بعض الكتاب باصدار أبحاث ودراسات تعتبر مرجعية علمية يمكن أن يعتمد عليها باحثون وناشطون في عملهم، مستفيدين من بيئة العمل المتوافرة في البلدان التي لجأ إليها هؤلاء الكتاب مع الأخذ بعين الاعتبار توجه معظم الكتاب نحو الدراسات.

وصف مجموعة من الخبراء واقع الإنتاج العلمي بغياب العمق في تناول الظواهر الثقافية الناشئة في ظل الأزمة وترافق ذلك بعدم وجود أية دراسات جدية حول مفهوم الثقافة، كما عانى الإنتاج

الثقافي، حسب رأيهم، من ضعف التوثيق العلمي للأخطار التي طالته، مما جعله عرضة "لإدخال عوامل الغيب وتأثيرات الخارج في مقاربة الأزمة مما سبب تراجع الكتابات والأبحاث النظرية ووقوعها في فخ الاستقطاب، نتيجة ارتباط معظمها بمؤسسات وموارد مالية غير سورية.

أما عن بيئة الإنتاج العلمي في سوريا فقد أشار بعض الخبراء إلى أن الجهود المنصبة في اتجاهه لا تتعدى الجهود الفردية، التي تناولت الموضوعات المطروحة بمحدودية، نظراً لغياب المؤسسات الراعية للإنتاج العلمي والممولة له والتي تغيب عنها الموضوعية، ويغلب عليها الاستهتار والمحسوبيات. ويعاني البحث العلمي، حسب بعضهم، من حالة القطع ما بين الواقع والإنتاج، ومن غياب التنسيق بين مراكز الأبحاث، إضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة له، مما يضع الباحثين أمام إشكالية تباين الأرقام والمعلومات، ويجعل منه نتاجاً لحظياً يغيب عنه التنظير، ويتعد عن رصد احتياجات المجتمع والإنسان، واعتبر أحد الخبراء أن واقع التعليم المؤسس للبحث العلمي مخيف، ويحتوي على ثغرات علمية يعاني منها الطلاب الخاضعون للمناهج التعليمية، وأولئك المتسربون أو التاركون لها.

4-2 الإنتاج التراثي

أما ما يتعلق بالإنتاج التراثي، فقد أشار بعض الخبراء إلى أن فترة الأزمة شهدت إحياء بعض الأغاني والأهازيج الشعبية التراثية واستخدامها للتعبير عن الوضع الحالي أو لتجسيد الصراع السياسي، كما لجأ بعض الأشخاص إلى "ممارسات من المخزون التراثي نظراً لغياب المستلزمات الحياتية المعاصرة"، ومن جانب آخر فقد عانى الإنتاج التراثي في أثناء الأزمة من نهب الآثار واندثار الكثير من المهن والصناعات والحرف التراثية.

ركز عدد من الخبراء ملاحظاتهم على تراجع الإنتاج التراثي، بسبب الصراع المسلح الدائر في البلاد، وترافق ذلك بتأثر المهن التقليدية، التي تضررت من "ثقافة تدمير المخزون الثقافي" وهجرة رأس المال البشري الحامل لها والقادر على حفظها ونقلها، وذلك نتيجة التدمير والتهجير والقتل الذي طال الجانب المادي والبشري المتعلق بها.

ويعتقد بعض الخبراء أن الإنتاج التراثي كان حاضراً كملاذ أكثر منه منتجاً حيويًا وحضاريًا يعكس تاريخ سوريا وحيويتها، وركز في التعاطي معه على الجانب المادي والفلكلوري من دون التطرق إلى أبعاده الفكرية والثقافية والحضارية. كما تعرضت الآثار للتدمير في ظل تراجع دور الوثائق التاريخية كمادة توثيقية أمام الفيديو والصورة، التي لم تستطع التعبير عن القضية الإنسانية والسياسية وأساعت لها على حد قول أحد الخبراء. وارتبط الإنتاج التراثي بالهوية السورية وخاصة لدى المهجرين من سوريا.

7- الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي

1-3 ارتباط المنتج بالمصلحة العامة

اعتبر المشاركون أن ارتباط المنتج الثقافي بالمصلحة العامة كان ضعيفاً قبل الأزمة وازداد ضعفاً في أثنائها، إذ كانت المنتجات الثقافية "متلائمة مع مزاج السلطة الحاكمة، ولا تلامس مصلحة المجتمع" وتتصف بالمبادرات الفردية غير المدروسة، ولا تلبى الحاجات الثقافية والمعرفية. إلا أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن أي منتج ثقافي مرتبط بشكل أو بآخر بالمصلحة العامة، وشهدت سوريا في فترة ما قبل الأزمة الكثير من الأنشطة والمنتجات الثقافية والمعرفية التي أخذت خطأً وسطاً لتتحرر من الرقابة، ومثال على ذلك المنتجات المتعلقة بغنة الأطفال والشباب إضافة إلى

المنتجات التعليمية والتدريبية. ويعتقد عدد من المشاركين أن الأزمة زادت من ارتباط المنتج الثقافي بالمصلحة العامة، فأصبح المنتج متحرراً من القيود الرقابية والوصائية، وخاصة الفاعلون في المجال الثقافي المقيمون في الخارج. ولكن من جهة أخرى يرى آخرون أن الأزمة أبعدت الكثير من المثقفين عن مجتمعاتهم ليرتبط إنتاجهم بالعائد المادي وخدمة أحد أطراف النزاع.

2-3 النفاذ إلى المنتج الثقافي

يقصد بالنفاذ توفر إمكانية الحصول على المنتج الثقافي أو التواصل مع المنتج، وهو شرط ضروري لارتباط المنتجات الثقافية بالمجتمع، وقد قيم المشاركون النفاذ بأعلى من المتوسط بقليل قبل الأزمة، إذ كانت المنتجات، وخاصة الصادرة منها، عن الجهات العامة، مثل الكتب والفعاليات الفنية وفعاليات المراكز الثقافية، متاحة لشريحة كبيرة، كما أن ثورة الاتصالات أسهمت في توفير الكثير من المنتجات الثقافية على نطاق واسع وبتكلفة منخفضة نسبياً، إلا أن بعضهم أشار إلى عوائق متنوعة للنفاذ، مثل ارتفاع أسعار المنتجات غير العامة مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطنين والتفاوت الجغرافي، إذ المنتجات أقل توفراً في الريف وبعض المحافظات مقارنة بالمدن الكبرى، مما أسهم في " تعمق الظلم جغرافياً"، وبضآف إلى ذلك مشكلة الأمية وتدني مستويات القراءة، كعائق أساسي للنفاذ. في خلال الأزمة تراجع إمكانية النفاذ بشكل ملحوظ لتصبح أقرب إلى المنخفضة، نتيجة غياب الأمان وإمكانات النقل وانهار القوة الشرائية للمواطنين، بسبب اضمحلال مصادر الدخل وزيادة الأسعار والنزوح والهجرة والقتال، فقد صنعت الأزمة بيئة معيقة للعمل الثقافي ف" الا استقرار يضعف من إمكانات النفاذ إلى المنتج".

3-3 التفاعل مع المنتج الثقافي

توافر المنتج الثقافي وإتاحة فرص النفاذ إليه لا تحقق الهدف المنشود من دون تفاعل المجتمع معه ومشاركته الفاعلة في صناعته وتطويره والاستفادة منه، واعتبر المشاركون في البحث وسطيًا أن التفاعل مع المنتج الثقافي قبل الأزمة كان أدنى من المتوسط بقليل، "بسبب انتشار الأمية وقلة الثقة بالمكتوب" وارتباطه بالنخب وعدم نجاحه في جذب شرائح اجتماعية كبيرة، إضافة إلى انصراف المواطنين نحو أنشطة حياتية يرونها أكثر أولوية. في خلال الأزمة استمر تقييم التفاعل بأنه دون الوسط بقليل. ويؤكد بعض المشاركون أهمية زيادة تفاعل المواطنين مع المنتجات المرتبطة بتوصيف الأزمة وكيفية التعااطي معها وزيادة هوامش حرية النقاش والتوسع في استخدام وسائل الاتصال الحديثة، إلا أن بعضهم رأى أن تغير أولويات حياة الأفراد نتيجة الأزمة والاستقطاب الحاد في المنتج الثقافي أدى إلى تراجع التفاعل مع المنتجات الثقافية. يذكر هنا أن وجهة نظر أخرى ترى أن الاستقطاب أصبح أداة تستثمر للعصبية، ومن ثم جذبت العصبية شرائح من المجتمع نحو التفاعل مع منتجاتها الثقافية.

4-3 البنية التحتية للإنتاج الثقافي

قيم المشاركون البنية التحتية المادية قبل الأزمة بأنها أعلى من الوسط بقليل، إذ تتوفر البنية التحتية العامة بشكل جيد، وخاصة المراكز الثقافية، إلا أن استثمارها وصيانتها ضعيفة إلى حد كبير، ويذكر أن إسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني فيها متدن. وتتفاوت البنية التحتية بين المحافظات قبل الأزمة، بما في ذلك المراكز البحثية والجامعات والمسارح والمكتبات العامة. وتقييم البنية التحتية الثقافية في أثناء الأزمة بأقل من الوسط، وذلك حسب الخبراء المشاركين، بسبب الآثار الكارثية للأزمة من تخريب وتدمير وإغلاق أصاب البنية التحتية الثقافية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مثل تضرر الكهرباء والمواصلات والاتصالات والمواد الأولية.

5-3 مؤشر الاستفادة المجتمعية من المنتج الثقافي

من خلال الاستعانة بنتائج استبيان الخبراء، تم تقدير مؤشر الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي. وتبين النتائج أن مؤشر الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الفني، على مقياس خماسي: (ضعيف جداً، ضعيف، وسط، كبير، كبير جداً) قد انخفض، نتيجة الأزمة، وراوحت قيمة المؤشر بين وسط وكبير قبل الأزمة، إلى قيمة بين ضعيف ووسط في خلال الأزمة. وأشار نحو 40% من الخبراء أن الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الفني قبل الأزمة كانت بين كبيرة وكبيرة جداً، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو 20% في أثناء الأزمة. ويرى بعض المشاركين أن الإنتاج الفني قبل الأزمة حقق انتشاراً واسعاً، وبنى له جمهوراً لدى شريحة كبيرة من السوريين مؤثراً في حياتهم اليومية، على الرغم من أن انحدار نوعية جزء كبير من هذا الإنتاج، وخاصة التلفزيوني منه: "الحارة الشامية وهموم صبايا المودرن، الذي لم يرق ليشكل حالة ثقافية تعبر عن هموم الشرائح الواسعة من الناس". ولا يملك الإنتاج الفني حالياً القدرة على ردم الهوة التي تسببت بها الأزمة بين السوريين، كما أن أغلبه لا يعمل على نشر ثقافة الأمل والتسامح، بل على العكس تحول جزء منه للتركيز على ثقافة الموت والقتل والغاء الآخر، ليلعب بذلك دوراً سلبياً في توجيه حياة السوريين نحو التخندق والاصطفاف. وذكر بعض الخبراء أن العنف والنزوح وتغير أولويات المجتمع كانت من العوامل المؤثرة في مدى استفادة المجتمع من الإنتاج الفني، "ففي زمن اللااستقرار تنخفض الفائدة من الجمال لأن هموم المواطنين تتحول نحو الحاجيات الأولية".

أما مؤشر الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الأدبي، فقد أظهرت النتائج أن هذا المؤشر كان منخفضاً قبل الأزمة، ويقع بين الضعيف والوسط، وانخفض أكثر خلال الأزمة إلى مستوى دون الضعيف إذ أشار نحو 45% من الخبراء المشاركين إلى أن الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الأدبي كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً قبل الأزمة، وارتفعت هذه النسبة إلى نحو 75% في أثناء الأزمة. وأعاد عدد من الخبراء ضعف الاستفادة من الإنتاج الأدبي إلى أن هذا الإنتاج ذو طابع نخوي في جزء منه، إضافة إلى خضوعه للتسييس والتسطيح، وظهر ذلك بوضوح في أغلب المنتجات الثقافية في أثناء الأزمة. بوجه عام، إن الإقبال على الإنتاج الأدبي من قبل المجتمع ضعيف نسبياً على الرغم من ازدياده في الآونة الأخيرة نظراً لوجود وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، لكنه "ظل يشكل حالة ترفهية ولم يشكل حالة ثقافية متأصلة".

أشار الخبراء إلى أن الاستفادة المجتمعية من الإنتاج العلمي اتسمت بالضعف في مرحلتي ما قبل الأزمة ومرحلة الأزمة، وأرجع أغلبهم ذلك إلى ضعف أو حتى غياب هذا النوع من الإنتاج أساساً، واعتماده على الأفراد وعدم مأسسته بما يخدم مصلحة المجتمع؛ إذ "الإنتاج العلمي المؤسساتي كان غائباً تماماً، سواء في مؤسسات الدولة أو القطاع الأهلي". وأجمع الخبراء على ضرورة وجود هذا النوع من الإنتاج الثقافي، وخاصة في فترة الأزمة لتحقيق الاستفادة المجتمعية على أن تتمتع مخرجاته بالموضوعية، وأن تخدم المجتمع، لا المصالح السلطوية لأي طرف من أطراف النزاع.

أما مؤشر الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي التراثي، فتظهر النتائج أن الخبراء قد أشاروا إلى أن هذه الاستفادة ضعيفة قبل الأزمة وازدادت ضعفاً في أثناءها، إذ لم يكن الإنتاج التراثي في أغلبه متأصلاً ومرتبلاً بحاجات المجتمع، بل كان "محصوراً بهدف وحيد متمثل بالتسويق السياحي للبلاد ولم يتم التعامل معه كنتاج لحضارة عظيمة يمكن أن تتحول إلى مصدر للتغيير والإصلاح والتطوير". وقد بين عدد من المشاركين أن الأزمة أثرت سلباً في هذا الإنتاج من خلال تدمير المخزون التراثي واستخدامه من قبل البعض لتكريس الفكر العنصري.

ومع أخذ جميع مؤشرات الاستفادة المجتمعية الفرعية بعين الاعتبار، والتي تضم الفني والأدبي والعلمي والتراثي، تظهر النتائج أن مؤشر الاستفادة المجتمعية، بناء على آراء الخبراء المشاركين في المسح، قد تراجع بوضوح نتيجة الأزمة؛ إذ كان يعتبر بمقياس بين وسط وضعيف ليصبح ضعيفاً في أثناء الأزمة (الجدول 2). ومن ثم، هناك عوامل مؤسسية متجذرة أعاققت الاستفادة المجتمع من الإنتاج الثقافي، وترتبط أغلب هذه العوامل بغياب حرية الفكر والتعبير والمشاركة وانتشار القمع السياسي والمجتمعي، وعدم قدرة أغلب هذا الإنتاج على التعبير عن قضايا المجتمع وهمومه، إضافة إلى انتشار البيروقراطية والروتين والفساد والاحتكار والانتهازية، وقد أضافت الأزمة إلى ذلك تدمير البنية التحتية الثقافية وتكبير المجتمع بتأمين حاجاته اليومية المعيشية وقهر الفكر وتجييره من قبل جميع أطراف النزاع لخدمة مصالحهم الضيقة.

جدول (2): مؤشر الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي

أثناء الأزمة	قبل الأزمة	
1.7	2.3	فني
0.8	1.6	ادبي
0.6	0.8	علمي
1.0	1.3	تراثي
1.01	1.50	إجمالي

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

8- المؤسسات الثقافية الجديدة

يميل بعض الخبراء المشاركين في الاستبيان إلى عدم ظهور مؤسسات ثقافية رسمية وغير رسمية في أثناء الأزمة، موضحين عدم اطلاعهم ومتابعتهم لهذا الموضوع، فيما جزم بعضهم الآخر بعدم ظهور هذا النوع من المؤسسات الثقافية الجديدة.

وسجل قسم آخر من الخبراء ظهور مؤسسات جديدة غير رسمية، تشكل قسم منها خارج البلاد، على شكل تجمعات ذات أهداف ثقافية واجتماعية، "ولكنها كانت غالباً دون فاعلية تذكر"، قامت بالانتاج بالقدر المتاح لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤسسات، بحسب رأي بعضهم، لم تعد كونها تجمعات أو نقابات أو مبادرات "غير مجدية تنتهي بانتهااء الأزمة"، مثل "المنتديات الثقافية، المسابقات، المهرجانات، المنتديات الحوارية، الصحف والمجلات"، وهي مبادرات لا تمتلك منهجية علمية واضحة، ولا تتمتع بحالة من المأسسة، ومن ثم، "لم تستطع التركيز على هدفها إما نتيجة للظرف العام وأولوياته أو لغياب المناخ الذي يساعد على تفاعلها مع المجتمع المدني" و"اهتمت بالشأن الثقافي دون تطرقها لحيشات الأزمة وجانبها الثقافي".

ويرى بعض الخبراء المشاركين أن هذه المؤسسات الثقافية غير الرسمية التي "تكاثر في أوساط المعارضة" في الخارج، بتمويل من جهات مختلفة، عانت من سلبيات كثيرة منها "سلبية المال السياسي" و"نمذجة العمل الثقافي بما يتناسب ومعايير الجهة الممولة"، و"أعدت إنتاج تمايزات اجتماعية كانت موجودة قبل الأزمة لا تعبر بالضرورة عن المتضررين من الأزمة". ومن المؤسسات والمبادرات الثقافية التي سجل ظهورها، بوجه عام، خلال الأزمة، محطات تلفزيونية وأنشطة الصحافة المحلية والفرق الموسيقية الشبابية ومؤسسات مستقلة وغير رسمية للنشر

وبعض المنظمات المدنية، "الشبابية والنسائية"، والتي كانت إغاثية أكثر منها ثقافية. وكذلك بعض مراكز الأبحاث الجديدة المهتمة بتحليل الشأن العام والسياسي ومنظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المواطنة والثقافة وقضايا المرأة، إضافة إلى العديد من المهرجانات والمنتديات الثقافية والمشاريع الصغيرة في المناطق التي تقع خارج سيطرة النظام، كالمقاهي الثقافية. كما سجل ظهور اتحادات مستقلة كرابطة الكتاب السوريين الأحرار واتحاد الصحفيين المعارضين ولا يوجد معلومات حول مدى فاعليتها وانتشارها كمؤسسات بديلة.

أما المؤسسات الرسمية التي ظهرت في الداخل في أثناء الأزمة فقد ذكر منها المجلس الوطني للإعلام وعدد من الأحزاب والجمعيات الخيرية، وهي "ذات قاعدة محدودة". في حين ظهرت العديد من "المؤسسات الدينية"، التي وصفها أحد الخبراء بـ "مؤسسات ثقافة الموت" من دون أن يحدد الإطار الجغرافي لانتشارها، وهي مؤسسات تقوم على التعصب ورفض الآخر وتكفيره والدعوة إلى قتل كل ما هو قائم على الاختلاف الديني أو السياسي أو الثقافي، وهذا يحتاج إلى بحث مستقل يوضح مدى فاعليتها وانتشارها وطبيعة الدور الذي تلعبه في الأزمة.

9- عقبات العمل الثقافي وخطوات لتجاوزها

أشار المشاركون الخبراء إلى عدة عقبات أمام العمل الثقافي، تنوعت بين المؤسسات والسياسي والاقتصادي، ولكن، تبقى العقبة الرئيسة أمام الإنتاج الثقافي في سوريا عدم وجود مساحة كافية لحرية الرأي والتعبير والتفكير، وانتشار ثقافة العنف والفساد، واحتكار الفضاء الثقافي من قبل السياسيين، وإقصاء أي مختلف عن الساحة الثقافية. كما يعاني الإنتاج الثقافي من مشكلات تتعلق بالحصول على التمويل المستقل والبيئة التشريعية والقانونية المناسبة، إضافة إلى مشكلات التسويق والنشر وشح الكوادر البشرية والخبرات العاملة في الشأن الثقافي.

حرية التعبير: يعتبر الخبراء أن غياب حرية التعبير من أهم العقبات التي تواجه العمل الثقافي في سوريا، إذ الثقافة محكومة بالاستبداد السياسي والأمني من جهة، ومن بيئة اجتماعية تعاني من "موروث اجتماعي وديني" يفرز تعصباً وأمياً وغيبية وتجهيلاً من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل بين هاتين الجهتين. وقد عززت الأزمة من غياب هذه الحرية نتيجة تسلط القوى السياسية والعسكرية من جميع الأطراف على العقل، وعودة الكثيرين إلى التراكيب المجتمعية التقليدية من قبيلة وطائفة وأسرة، ومن ثم، تعميق ثقافة العنف ونيد الآخر. ولتجاوز ذلك لا بد من تفعيل عمل المؤسسات الثقافية، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني المستقلة التي تنتج حتى في ظل الظروف الحالية أعمالاً ثقافية مميزة تصور الواقع بموضوعية وتطرح رؤى خلاقة ومبادرات للخروج من الأزمة التي هي في جوهرها أزمة عقل وحرية، ويأتي ذلك في إطار من تطوير القوانين والتشريعات وفصل السلطات والاستثمار في المعرفة وتطوير المناهج التعليمية والتثقيفية، مما يساهم في تجاوز ثقافة الخوف وتحرر العقل من الاستبداد والتقليد الغيبي.

الإنتاج الثقافي: أتت الأزمة في ظل مناخ غير مناسب أساساً للإنتاج الثقافي لتعمق هذه العقبات وتوجه الثقافة لخدمة أطراف الصراع، وينتشر الفكر الإقصائي، جراء "غلبة الطابع التبوي الحربي" على الإنتاج الثقافي، "إضافة إلى صعوبة الأوضاع المعيشية التي دفعت بالكثير من العاملين في الشأن الثقافي إلى تغيير أولوياتهم والابتعاد عن الإنتاج الثقافي الذي لا يحقق المردود الاقتصادي المناسب. ومن ثم، أجمع أغلب المشاركين على أن تفعيل الإنتاج الثقافي في حاجة إلى إعادة تأهيل المؤسسات القائمة أو تغييرها، لتقوم على الحرية والمساءلة والشفافية، وتستطيع حماية الحرية الفكرية ومشاركة المجتمع المدني الفعالة في الحركة الثقافية. ويبقى الخروج من الأزمة بمؤسسات مدنية شفافة وفاعلة أحد أهم عوامل تفعيل الإنتاج الثقافي، بحيث يؤدي إلى عودة

الكثير من الخبرات والمهارات الوطنية، وبالتالي المساهمة في بناء الكوادر البشرية المطلوبة، كما يسمح ذلك بعودة التمويل وإطلاق مشاريع ثقافية متنوعة لإعادة بناء البنية التحتية الثقافية وتوسيعها بما في ذلك المراكز الثقافية والمكتبات التفاعلية ومنتديات الحوار، بما يساهم في تشكيل بنية مجتمعية مستقبلة ومنتجة للثقافة المتنوعة والحرّة.

القوانين والتشريعات: أجمع أغلب الخبراء على أن القوانين والتشريعات النازمة للعمل الثقافي في سوريا معيقة وبالية وغير موائمة للتغيرات الثقافية وغير مرنة، الهدف منها ممارسة الرقابة الصارمة على الصناعة الثقافية لتكون فقط في خدمة السلطة لا في خدمة المجتمع. وأشار بعض المشاركين إلى أن بعض المواد التشريعية والدستورية تعتبر جيدة إلا أنها غير مطبقة، وما يُنفذ هو ما يصدر عن الجهات الوصائية والأمنية. ولتجاوز ذلك لا بد من إعادة هيكلة كاملة لهذه القوانين بمشاركة عدد من الخبراء والمثقفين السوريين المستقلين، لرسم إطار قانوني مرّن يفعل الإنتاج الثقافي وانتشاره مع الحفاظ على الضوابط المالية والوطنية وحماية الملكية الفكرية وفصل السلطات وإلغاء الرقابة على الفكر والتفكير.

المؤسسات الرسمية: اتفق عدد كبير من المشاركين على أن المؤسسات الثقافية الرسمية في سوريا تعاني من "غياب الرؤية وعدم وضوح الأدوار"، إضافة إلى تسييسها وتحويلها من قبل الرقابة الأمنية إلى مؤسسات منتجة لثقافة تخدم السلطة ولا تعكس رغبات المجتمع وحاجاته الثقافية. كما أشار الخبراء إلى ضعف الكوادر البشرية العاملة في مجال الإدارة الثقافية وقلة التمويل المخصص للمؤسسات الرسمية الثقافية، إضافة إلى انتشار "النمطية والتقليدية وعدم التجديد" وحضور الروتين والبيروقراطية، مما يحول دور هذه المؤسسات إلى معرقل للعمل الثقافي. ولتجاوز العقبات أمام المؤسسات الرسمية، تنوعت آراء المشاركين من مناصرين لعملية إعادة تأهيل شاملة إلى معتقدين بضرورة إلغاء هذه المؤسسات وتحرير العمل الثقافي، إلا أن الغالبية أجمعت على ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات لتحديث هذه المؤسسات بعد تحقيق شرط وجود مناخ ديموقراطي وفضاء حر للتعبير، ومن هذه الإجراءات تدريب الكوادر العاملة وتشجيع التخصص في الإدارة الثقافية وإجراء إصلاحات قانونية وتشريعية تزيد من مرونة العمل وتشجع نشوء مؤسسات المجتمع المدني، و"ربط الرقابة بالمثقفين والقضاء فقط"، لرفع الوصاية الأمنية والسياسية، وتفعيل المساءلة على أساس المهنية والأداء، و"إطلاق الحريات وإعطاء دور للكفاءات"، المنتجة لثقافة مبدعة ومروجة لفكر منفتح على التنوع وقبول الآخر.

المؤسسات غير الرسمية: يرى المشاركون أنها تفتقر إلى الإطار التشريعي والقانوني المناسب لمأسستها على قاعدة من احترام حرية التعبير والتفكير وتمويلها بشكل ذاتي ومستقل، وليس كالإطار الحالي المقيد لعمل هذا النوع من المؤسسات الثقافية. إضافة إلى ذلك فإن أغلبها يعاني من "الشخصنة والفكر التجاري الذي يهدف إلى الربح لا إلى الخدمة الثقافية"، كما يتمحور معظمها حول أجندات سياسية تخدم أحد أطراف الصراع الحالي في سوريا، وغابت عن هذه المؤسسات الخبرة أو عيّبت نتيجة السطوة والرقابة الأمنية. ومن ثم، فإن معالجة هذه العقبات يتلخص، حسب رأي الخبراء، بوضع وتطبيق قانون ينظم عمل المؤسسات الثقافية غير الرسمية على أساس من الحرية والمرونة تجذب الخبرات والكوادر وتسهم في صناعة الثقافة ونشرها، وأكد المشاركون ضرورة إيجاد آليات لتأمين تمويل مستقل ومنتوع لهذه المؤسسات، تشمل التمويل الحكومي والخاص، ويمكن "إحداث صناديق دعم خاصة بالإنتاج الثقافي بكل جوانبه".

البنية المادية والبشرية: اتفق المشاركون على الأثر الكبير للأزمة في البنية البشرية والمادية للثقافة في سوريا، هذه البنية التي كانت تعاني أساساً من عدم الاستثمار الأمثل للكوادر البشرية والبنية

التحتية المتوفرة، وتغليب الكم السطحي والتجاري على النوع، وعدم التخصص في مجالات صناعة الثقافة وإدارتها، والتعيين على أساس الولاء لا الكفاءة، وسوء إدارة التسويق الثقافي داخلياً وخارجياً، إضافة إلى أن هذه البنى كانت "تقوم في جوهرها وأهدافها بوظيفة أخرى غير الوظيفة الثقافية"، وتعمل في أغلبها على خدمة السلطة وتوجهاتها. وفي أثناء الأزمة تعمقت العقبات من خلال هجرة الكوادر والكفاءات، ودمار البنية التحتية الثقافية، وانهيار شبكات التسويق الثقافي الضعيفة أصلاً. وتجاوز هذه العقبات لا يمكن أن يتم دون حصول إعادة تأهيل كاملة، لا للمؤسسات الثقافية فقط، بل لمؤسسات الدولة لتصبح قائمة على الحرية والمساءلة والشفافية، ومساهمة جميع القطاعات لإعادة ما تهدم من بنى تحتية على أساس عمومية المنفعة الثقافية وحرية وصول الجميع إليها، إضافة إلى تبنى برامج تدريب وتأهيل للكوادر العاملة في المجال الثقافي من قبل خبراء وكوادر سورية مقيمة أو مهاجرة مع "إبعاد الأيديولوجية عند تقييم الكوادر والإبداع".

التمويل: أكد بعض الخبراء خطورة التمويل على العمل الثقافي واستقلالته، لذلك لا بد من أن تكون محفظة تمويل الثقافة متنوعة تضم العام والخاص والمدني والدولي، ضمن الضوابط القانونية والمالية، التي تضمن الاستقلالية وعدم تجيير المنتج الثقافي لخدمة أي جهة. وفي هذا السياق أشار المشاركون إلى "بخل الدولة على الثقافة"، حتى في مرحلة ما قبل الأزمة واشتراطها على أن يكون العمل الثقافي الممول لمصلحة السلطة، إضافة إلى الهدر والفساد الإداري العام. أما القطاع الخاص فهو ربحي بالعموم، ولا يهتم جودة الإنتاج الفني بقدر ما يهتم بعائدته الاقتصادية وإرضائه للسلطة أياً كانت. وفي ما يخص المجتمع المدني فهو مغيب ومقيد وغير قادر على تأمين التمويل اللازم لإنتاج ثقافي مهني مستقل. واقترح الخبراء زيادة الدعم الحكومي غير المشروط للعمل الثقافي من خلال تخصيص موازنات مناسبة وضبط الهدر والفساد. كما أشار بعضهم إلى ضرورة "وجود صندوق عام للثقافة" تساهم فيه جميع القطاعات، بما في ذلك المنظمات الدولية، من دون أن يكون له أجنداث سياسية أو جهة وصائية غير القضاء ولجنة من المثقفين المستقلين المشهود لهم بالنزاهة والشفافية والموضوعية.

الفصل الرابع: باتجاه المستقبل

أولاً: رأي ممثلي المؤسسات

1. محددات الرؤية المستقبلية

حظيت مسألة التخطيط والإستراتيجية الثقافية، بتوافق عدد لا بأس به من ممثلي المؤسسات، وكذلك مسألة الحرية والغاء الرقابة وعدم التدخل في المؤسسات الثقافية. كما حظيت ثقافة التسامح واحترام الكرامة الإنسانية بتوافق عدد منهم، وعبر بعضهم عن أهمية تفعيل الدور الثقافي للمجتمع، وثقافة المجتمع، وعبر بعضهم عن نوعية الثقافة المطلوبة: "نشر ثقافة حقيقية متقدمة، عادلة وحرّة، ناقدة وشكاكة بناءة تصح في تناول الجميع، مستقلة بعيداً عن أي تدخل".

2. إسهام المؤسسة في تحقيق الرؤية

اتفق غالبية ممثلي المؤسسات العامة على أولوية "تفعيل دور المؤسسات الثقافية" وتطويرها ودعمها مادياً: "المطلوب الآن حراك ثقافي حقيقي يعيد للحياة الثقافية ألقها وقوتها بعد غياب طويل - ويتم ذلك بتفعيل دور المؤسسات الثقافية". ورأى بعضهم ضرورة الانفتاح والتشاركية "لزيادة أهمية الثقافة ينبغي تطوير الجمعيات والمؤسسات الثقافية - علمياً".

ركز غالبية ممثلي المؤسسات على أهمية نشر الإنتاج الثقافي الراقي بمختلف أشكاله بما فيه الكتب والترجمة والموسيقى وغيرها. كما تم التركيز على أهمية التشاركية مع الجهات العامة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. والاعتماد على التأهيل والتدريب وتفعيل الإبداعات البشرية ودعمها مادياً وفنياً والاستفادة من تجارب الآخرين. كما عبر غالبية ممثلي المؤسسات المشاركين عن عدم كفاية التمويل، وضرورة زيادته بتمويل حكومي غير مشروط وعبر الشراكة مع القطاع الخاص.

3. الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للمؤسسات الثقافية

توافق غالبية ممثلي المؤسسات على ضرورة أن يتسم التشريع، بالمرونة والغاء الرقابة والقيود: "أن يطلق المجال والحرية المنطقية "الموضوعية" - تخفيف قيود الرقابة لإطلاق حرية المبدعين"، و"الاستقلالية التامة عن الحكومة"، وعبرت بعض الآراء عن أن "أهم ما يواجه الثقافة من عقبات الافتقار إلى إطار تشريعي وتنظيمي ينظر إلى خصوصية الشأن الثقافي وأهميته".

4. الدور المستقبلي المطلوب في الشأن الثقافي لكل من:

• الحكومة:

تؤكد غالبية الآراء أهمية دور الدولة في الدعم والرعاية، وفي رسم الاستراتيجية والخطط بمشاركة جميع الفاعلين الثقافيين: "احتضان المؤسسات الثقافية ومدّها بحاجياتها ودعمها مادياً ومعنوياً، تحوم حولها كأم غيور لا كوصي استبدادي". كما أنها فعل جماعي أيضاً، يتطلب من الجميع المشاركة في تأسيس انطلاقة جديدة بديلة وصحيحة عبر الإدارات المؤهلة.

• القطاع الخاص:

توافق عدد من المؤسسات على أن القطاع الخاص رديف للقطاع الحكومي وشريك: "ريديف وفاعل ومشارك في العملية الثقافية إلى جانب المؤسسات الرسمية" ولا بد من تشجيعه على العمل بفاعلية في الشأن الثقافي. وتوافقت بعض الآراء على دوره في التمويل والرعاية: "التمويل والمساهمة في الأنشطة ورعاية الفعاليات".

• المجتمع المدني:

ثمة شبه إجماع في الآراء حول أهمية دور المجتمع المدني، "حين تطلق للناس إرادتهم يمتلكون وعيهم ووسائل إنتاج هذا الوعي"، ويرى عدد منهم أنه شريك، وريديف للقطاعين الحكومي والخاص: "المشاركة الفعالة مع مساحة واسعة له". كما رأى بعضهم دوراً هاماً للاعلام في الشأن الثقافي.

• المنظمات الدولية:

تتوافق بعض المؤسسات على دور " للمنظمات الدولية" في الدعم المادي والفني و"دعم مشاريع ثقافية وتبويرية، وترجمة علمية بعد الأزمة".

ثانياً: رأي الخبراء

1. محددات الرؤية الثقافية

أجمع عدد من المشاركين في المسح على عدد من محددات الرؤية المستقبلية للحياة الثقافية في سوريا انطلاقاً من كون الثقافة المتأثر والمؤثر الأكبر في المجتمع والمؤسسات، وتتضمن هذه المحددات حرية الرأي والتفكير والتعبير والانتقاد والغاء العقوبة الأمنية، وبناء دولة تشاركية ديمقراطية تعددية، وسيادة قيم المواطنة والعدالة والمساواة والشفافية وخاصة المالية، واحترام التنوع والعمل على استثماره لإغناء الإنتاج الثقافي السوري، الانفتاح على التجارب الثقافية في العالم، وتوسيع دور المجتمع المدني في العمل الثقافي والمشاركة الفاعلة للقطاع الحكومي والخاص، وتطوير وتأهيل الكوادر العاملة في مجال الإدارة الثقافية، وشمولية المنفعة الثقافية للجميع، وإيلاء الاهتمام الأكبر للعملية التعليمية وحفظ واستثمار التراث المادي واللامادي السوري.

كما أشار بعض الخبراء إلى أن محددات الرؤية يجب أن تعتمد على دراسات وأبحاث تتضمن "إعادة النظر في تشكيل وعي الناس للتعود على المنتج الثقافي والعلمي" ومعرفة وتحديد المخزون الثقافي وكيفية الاستفادة المثلى منه، مما يساهم في تعزيز "دور الثقافة التبويري التعليمي ودورها النقدي والتغييري". ويرى عدد من المشاركين أن محددات أي رؤية مستقبلية للحياة الثقافية في سوريا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الدمار الثقافي الذي أفرزته الأزمة سواء على الصعيد المادي من خلال تدمير البنى الثقافية التحتية والمتاحف والآثار أو على الصعيد اللامادي من حيث اندثار جزء من التراث والتقاليد أو تحويلها لخدمة أطراف النزاع إضافة إلى انتشار ثقافة العنف وكراهية الآخر.

2. سمات السياسة الثقافية المستقبلية

الأهداف: وتتقاطع محددات الرؤية المستقبلية مع بعض سمات السياسة الثقافية المطلوبة في المستقبل، إذ يرى عدد من الخبراء أن السياسة الثقافية المستقبلية من حيث الأهداف يجب أن تكون جزءاً من نهوض تنموي شامل تتناسق وتتكامل مع محاور التنمية المختلفة. كما يجب أن تسعى إلى تعزيز مفاهيم الدولة الحديثة القائمة على قيم الحرية والمساواة والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، للحفاظ على جودة المنتج الثقافي ونوعيته وأصالته "لمواجهة الغزو الثقافي الساعي إلى بلورة واقع ثقافي جديد يناقض المصالح الوطنية" مع الانفتاح العقلاني على ثقافات العالم، مما يساهم في خلق جيل علمي حدائي ومتنور قادر على التعامل الموضوعي مع المعلومة ومتحرر من الأيدولوجيات الصنمية ومتمم إلى الحضارة الإنسانية. كما أشار الخبراء إلى أن أهداف السياسة الثقافية يجب أن تكون مرتبطة بالواقع وتوسع إلى التخلص من الآثار المادية

والنفسية للحرب وإعادة الثقة بين أفراد المجتمع وإعلاء دور الثقافة ودعم الصناعة الثقافية من جميع القطاعات كما يجب أن تكون هذه الأهداف مستقلة عن الأجنات السياسية لتكون الثقافة للجميع وبمشاركة الجميع قادرة على "تجاوز الكبت والقمع اللاواعي" وعلى الإنتاج الجذاب والمحفز للإبداع والمرتبطة بأهداف فئات الشعب المختلفة وتطلعاتهم. كما أن الاستثمار في الصناعات الإبداعية يشجع الإنتاج والاستهلاك الثقافي ويزيد من الاستفادة المجتمعية منها كما يسهم في النهوض بالعملية التنموية بزيادة الأفكار والابتكار والإبداع والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي والثقافي.

آلية العمل: أما سمات السياسة الثقافية المطلوبة من حيث آلية العمل، فإضافة إلى ضرورة توفير البيئة المناسبة من حرية تعبير وتفكير وقبول الآخر وتوسيع الفرص وعدالة توزيعها، يقترح بعض الخبراء إعادة هيكلة المؤسسات العاملة في الشأن الثقافي، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة دعم مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى زيادة تمويل العمل الثقافي وإطلاق "مشاريع ثقافية وطنية كبرى"، وبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الثقافية، وتفعيل نظام رصد وتقييم وفق معايير عالمية، واختيار الكوادر البشرية المناسبة، وتفعيل عمل القطاع الخاص والشراكة والتنسيق مع الدولة "التي يجب أن تركز على الإنتاج الثقافي الكبير ولا تنافس القطاع الخاص في مجالات مثل الدراما". ويرى مشاركون آخرون أن آلية العمل يجب أن تكون قائمة على تحفيز روح المبادرة والإبداع لدى المثقف وتجاوز الروتين مع تفعيل استخدام الصحافة والمنابر ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الإنتاج الثقافي للوصول إلى كافة فئات المجتمع، كما أن الاهتمام في المجال الثقافي يجب أن يبدأ عند الأطفال من خلال إدخال الإنتاج الثقافي في المناهج التعليمية.

التشاركية: اتفق أغلب الخبراء على ضرورة التعاون والتنسيق بين القطاعات الفاعلة في الشأن الثقافي، والتي تتضمن القطاع العام والخاص والمدني، إلا أن اقتراح المشاركين لطبيعة دور كل من هذه القطاعات كان موضع اختلاف، إذ رأى بعضهم أن الدور المحوري يجب أن تقوم به الدولة، لكن دون تسلط أو تدخل أو إلغاء، فهي تمتلك البنية التحتية المناسبة والقدرة على تفعيل وتحديث القوانين والتشريعات الثقافية الوطنية عمومية النفع. في حين أشار آخرون إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يكون له الدور الرئيس في حال رفدته الحكومة بالبيئة التشريعية والعملية المناسبة وسانده المجتمع المدني في إنتاج الثقافة ونشرها. وقد أكد معظم المشاركين أهمية الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني، فهو الرقيب على "عدم انتهاك السلطات للحريات والمبادرة الفردية" عند مناصري فكرة أن الحكومة هي الرائدة للعمل الثقافي، وهو الداعم للقطاع الخاص من حيث الموارد البشرية والثقافية ونشر الإنتاج الثقافي عند مؤيدي فكرة ريادة القطاع الخاص في المجال الثقافي، وهناك عدد من الخبراء يعتقدون أن المجتمع المدني هو الذي يجب أن يكون رائد العملية الثقافية في سوريا، لأنه القاعدة الأساسية للأفكار والإبداع والمبادرات وعلى القطاعين العام والخاص دعمه وتوفير البيئة المناسبة سواء من حيث البنية التحتية أو التمويل أو القوانين والتشريعات.

البيئة الثقافية: لا تتفصل البيئة الثقافية عن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلد، فإن تفعيل السمات الإيجابية للبيئة الثقافية يحتاج، كما أشار بعض المشاركين، إلى توفر "مناخ من الأمن الثقافي" ومؤسسات شفافة وتشاركية إضافة إلى ظروف معيشية أفضل تسمح للمجتمع بالاهتمام والتفاعل مع الإنتاج الثقافي واعتباره أولوية. واتفق أغلب المشاركين على أن السمات الرئيسية للبيئة الثقافية المطلوبة هي حرية الفكر والتفكير، وجود الرؤية الوطنية وتوفير البيئة القانونية المناسبة، والوصول إلى مصادر تمويل كافية ومستقلة، ووجود كوادر مؤهلة ومتخصصة

في الإدارة الثقافية إضافة إلى منتجين ثقافيين مبدعين ومنتجين. وأشار بعض الخبراء إلى ضرورة توعية الأطفال في المدارس على أهمية الثقافة والمنتج الثقافي كي يصبحوا منتجين ثقافيين مبدعين أو متلقين موضوعيين وأيضاً على أهمية احترام حقوق الآخر وكرامته بغض النظر عن انتماءاته أو جنسه والانفتاح على الثقافات، وأوضح آخرون أهمية مأسسة العمل الثقافي وخروجه من دائرة المبادرات الفردية لتعميم فائدته على نحو أكثر فعالية حتى تصبح عمومية. ومن سمات البيئة الثقافية التي تم الإشارة إليها من قبل المشاركين هي التكامل في عمل المؤسسات الثقافية من جميع القطاعات ومشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية صناعة الثقافة واستهلاكها بما "يعكس استمرارية إنتاج حضاري لا يهمل الماضي وبشخص الحاضر وينظر إلى المستقبل".

وأشار الكثير من الخبراء على أن الخروج من الأزمة يحتاج إلى تغيير مؤسساتي شامل قائم على حرية الرأي، وخاصة تفعيل دور المدارس والجامعات بحيث "يكون الجيل جاهزاً لتقديم منتج فني أو ثقافي وليكون تفاعلياً مع ما يتم إنتاجه" مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعليم الحالي يركز على الكم، لا على النوع، إضافة إلى الخطر الكبير من عدم تلقي أغلب اللاجئين السوريين التعليم المناسب. ومن جانب آخر، يرى العديد من المشاركين أن الأزمة أدت إلى إحداث شرخ في المجتمع السوري لا يمكن تجاوزه من دون قبول التنوع في الأفكار ووجود حرية ثقافية، لذلك فإن المستقبل الثقافي في سوريا يتوقف إلى حد كبير على ما ستؤول إليه الأمور نتيجة الأزمة التي يجب أن يسهم العمل الثقافي الحالي في إنهائها بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

خاتمة:

إن الأزمة السورية ثقافية بامتياز، لما يسودها من عنف ودمار، وكره ونبذ للآخر، إنها نقيض الثقافة والوجه الآخر المعتم للإنسانية، "الجديد هو التدمير الذاتي العالمي للثقافة وتيجته الطبيعية هي العنف، ذلك بأن بديل العقل الأول هو العنف محتم" 4، وانطلاقاً من أن الحل يفترض أن يكون من نوع المشكلة، فإن المخرج الأساس للأزمة الراهنة هو إحياء الثقافة وإعادة الاعتبار لها كونها الوجه الآخر لإعادة الاعتبار للإنسان السوري. فقد تبين من خلال آراء عدد من المؤسسات الثقافية العامة والخاصة، وعدد من الخبراء والمنتجين الثقافيين، عدم الرضى عن الواقع الثقافي لما قبل الأزمة، ووسمه بالركود والترهل وهو النقيض للثقافة الحية المتجددة. والخروج من الأزمة يعني بث الحياة من جديد في الجسد الثقافي الوطني، وتفعيل مؤسساته التي أصبحت غير قادرة على الإبداع والتجديد لعزلتها عن المجتمع. تفرض هذه الوقائع ضرورة التغيير الشامل في النظر إلى الثقافة ومؤسساتها وهياكلها والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها. وفي سوريا الجديدة ما بعد الأزمة سيكون من أولويات إعادة البناء الوطني وإعادة الاعتبار لكرامة الإنسان السوري إعادة الاعتبار للشأن الثقافي والذي يمكن رسم بعض ملامحه على ضوء معاناة السوريين والأزمة العميقة التي مروا بها.

وقد يكون من ملامح السياسة الثقافية لسوريا الجديدة:

- حرية الفكر والتعبير هي الفضاء الصحي الذي تنمو فيه الثقافة وتغتنى بتجربة المجتمع وتطوره، وحرية المكونات الثقافية والمساواة في ما بينها شرط ازدهارها وغنى الثقافة الوطنية الجامعة. "ينبغي أن يعترف لكل الثقافات بالمساواة في إطار الكرامة؛ كما ينبغي أن يعترف لكل شعب وكل مجتمع ثقافي بحقه في تأكيد ذاتيته الثقافية وفي صونها وكفالة الاحترام الواجب لها". (اليونسكو؛ رؤية اليونسكو للثقافة)
- ثقافة محورها الإنسان وتفتحه وانعتاقه، تفتح أبواب الحوار الخلاق بين كل فئات المجتمع لترسيخ التشاركية في بناء القدرات والعدالة في الفرص.
- ثقافة منفتحة على العالم، واثقة بإرثها وقيمها ومتوحدة مع الإنسانية بحفظ كرامة الإنسان، "ينبغي العدول تماما عن البحث عن فهم ما هو الإنسان إذا لم نعترف أن الشعوب، اكتشفت طرقاً أصلية ومختلفة لتكون إنسانية. فكل طريق تقدم لنا خبرة الطرف الإنساني المختلف عن ظرفنا، وإذا لم نحاول فهمها فلن تتمكن من فهم أنفسنا" 5،
- ثقافة فاعلة كونياً في الدفاع عن قيم المساواة والعدالة، ورفض الهيمنة والاستتباع والثقافة الواحدية، وفاعلة في حماية الثقافة من التشويه والتسليع والتجوير.
- ثقافة لاتنكر للإرث الثقافي، وتنهل من معينه، وتطوره في ضوء العصر والمعارف المكتسبة.
- ثقافة تركز قيم العلم والمعرفة، والبحث والإبداع، وتشكل ركناً أساسياً في رؤية تنمية وطنية شاملة، فالثقافة هدف للتنمية من جهة ومصدر مستدام لها من جهة أخرى وتظهر

4- توما دو كونانك، الجهل الجديد ومشكلة الثقافة، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2004، ص 27
5- كلود ليفي شتراوس، الواجب، 1998، مذكور في توما دو كونانك، مرجع سابق ص 156

الصناعات الإبداعية أهمية الإنتاج الفكري واستثمار الموارد الثقافية في تحقيق تنمية تضمينية مستدامة.

- مؤسسات ثقافية منفتحة تشاركية وشفافة ومساءلة ومستقلة عن السلطة السياسية. مع شراكة حقيقية مع المجتمع المدني والفاعلين الثقافيين، الشركاء في رسم استراتيجياتها وتنفيذها والرقابة عليها.
 - نظام تعليمي ينمي القدرات على الإبداع ويستجيب للثورة العلمية والتقنية المعاصرة، لبناء أجيال منتمة لعصرها، ممكنة وفاعلة ومزودة بالمعارف والأخلاق الوطنية.
 - تبقى الدولة هي الدرع الحامي للثقافة الوطنية، وهي من خلال هذا الدور تحفز مساهمة الفاعلين الثقافيين من خلال خلق بيئة تمكينية تحمي الحريات الثقافية وتمنع الهيمنة والوصاية عليها من أي طرف كان، وتحمي انزلاق المؤسسات إلى المتاجرة أو تسليع الثقافة من خلال ضوابط وتقييم مستمر لعمليها. أما المجتمع المدني فهو صوت الناس الذي يعيد المؤسسات إلى طريق الإنسان ويسوي العلاقة مع المؤسسات العامة والخاصة والمنتج الأساسي للثقافة. والقطاع الخاص فإنه العنصر المنفذ في إطار السياسة الاقتصادية، على المجتمع المدني والدولة الحرص على عدم انزلاقه إلى الاحتكار والتمركز والمتاجرة. يجب أن يكون التمويل الحكومي مصدراً رئيسياً وضمانة لاستمرارية المؤسسات واستدامة إنتاجها دون إلغاء دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التمويل، التمويل الحكومي يبقى الضمانة الأخيرة لعدم خضوع المؤسسات لشروط السوق وآلياته.
 - يمكن أن يكون المخرج من خلال إشراف مجلس أو هيئة على الشأن الثقافي، مكونة من رموز ثقافية وفاعلين ومنتجين ثقافيين أفراد، وناشطين في المجتمع المدني، مهمتها وضع الإستراتيجية الوطنية والسياسات المتناسبة معها، ورصد وتقييم تنفيذ تلك السياسات، وتكون تابعة للسلطة التشريعية.
 - إن الخروج من الأزمة يحتاج إلى مواجهة بين المجتمع وقواه الحية وثقافته الغنية من جهة وبين قوى التسلط، التي تدمر بنيانه ومنظومة قيمه وعلاقاته الإنسانية، وتتمثل هذه القوى في الاستبداد والعصية والتطرف التي لا تستهدف ثقافة حية وإنسانية وثرة بل تقتات على العنف والإقصاء والتخويف.
- إنطلاقاً من منهجية البحث التشاركية يفترض العمل على بناء استراتيجية ثقافية مستقبلية بمشاركة جادة ومنضبطة معرفياً من قبل شرائح واسعة من المجتمع بالرغم من الظروف الصعبة للأزمة الحالية، لأن تجاوز الأزمة في جذورها يتطلب عملاً جماعياً بمشاركة حقيقية للوصول إلى تصور مبني على تطلعات وطموحات السوريين مرتكزاً إلى احترام إنسانيتهم وحفظ حقهم بالتمكين والابداع والتنوع. ومن هنا فإن هذا البحث هو خطوة أولية باتجاه التحضير لعمل مجتمعي يركز على وظائف البنى الثقافية وكيفية تحقيقها لرؤية المجتمع المستقبلية بغض النظر عن الشكل.

المراجع:

دو كونانك، توما، (2004): "الجهل الجديد ومشكلة الثقافة"، ترجمة منصور القاضي، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
العروي، عبد الله (1995): "الأيدولوجيا العربية المعاصرة، صياغة جديدة"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، الطبعة الأولى.
اليونسكو (2010): "الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات"، تقرير اليونسكو العالمي.
هيئة التخطيط والتعاون الدولي (2006): "الخطة الخمسية العاشرة"، دمشق، سورية.

Grossman, G. Helpman, E (1991): "Trade, Knowledge Spillovers, and Growth." European Economic Review, 35: 517-526.

Jones, C. (2001): "Sources of US Economic Growth in a World of Ideas", Working Paper. Stanford University: 1-44.

Lucas, R. E. (1988): "On the mechanics of Economic Development". Journal of Monetary Economics 22.

Matarasso, F, Landry.C (1999): " Balancing Act: Twenty-one Strategic Dilemmas in Cultural Policy", Cultural Policies Research and Development Unit. Policy Note No.4. Council of Europe Publishing, April.

Mercer, C. (2002): "Towards Cultural Citizenship: "Tools for Cultural Policy and Development". The Bank of Sweden Tercentenary Foundation & Gidlunds Förlag.

Ministry of Education and Culture, (2011):" Effectiveness indicators to strengthen the knowledge base for cultural policy". Publications of the Ministry of Education and Culture 2011:16, Finland.

Putnam, R. (1995): "Bowling Alone: America's Declining Social Capital" Journal of Democracy 6(1): 65-78.

Romer, P. (1986): "Increasing Returns on the Long-Run Growth", The Journal of Political Economy, Vol. 94, No.5. (OCT), pp.1002-1037.

Romer, P. (1990), "Endogenous Technological Change." Journal of Political Economy, 98 (5), pages S1971-1102.

Sen, A (2004): " How does Culture Matter?". In "Culture and Public Action" book. Edited by Vijayendra Rao and Michael Walton, 2004. The World Bank.

Throsby, D (2010):" The Economics of Culture Policy", Cambridge University Press.

UNESCO, (1982): "Mexico City Declaration on Cultural Policies", World Conference on Cultural Policies, Mexico City, 26 July - 6 August

الملحق 1: استمارة المؤسسات

دراسة البنى الثقافية في سوريا

(استمارة المؤسسات الثقافية الرسمية)

يهدف البحث إلى دراسة البنى المؤسسية الرسمية النازمة للعمل الثقافي للكشف عن مدى قابليتها وقدرتها لتأدية الوظائف المنوطة بها، وتحديد بناها وأسلوب إدارتها وآليات عملها واتجاهاتها انطلاقاً من توخي العدالة في توزيع المنتجات والموارد الثقافية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وأثر ذلك في تشكيل فضاء ثقافي مشترك، نظراً لأثر الثقافة الحاسم في الاندماج الاجتماعي وتحقيق التنمية التضمينية.

يقوم المركز السوري لبحوث السياسات، وهو مركز بحثي مستقل غير ربحي غير حكومي مقره دمشق، بتنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع "مؤسسة اتجاهات.ثقافة مستقلة"، ولن يتم استخدام إجاباتكم إلا في إطار هذه الدراسة لأغراض البحث العلمي، كما سيتم التواصل معكم لإغناء النقاش حول نتائج هذه الدراسة.

اسم الباحث:

تاريخ المقابلة:

مدة المقابلة: ساعة

معلومات عامة

اسم المؤسسة:

عنوان المؤسسة:

الموقع الإلكتروني:

اسم الشخص:

البريد الإلكتروني:

الجنس: ذكر أنثى

العمر بالسنوات:

الموقع الوظيفي:

المستوى التعليمي:

أولاً: السياسة الثقافية في سوريا

1- هل يوجد رؤية واضحة للسياسة الثقافية في سوريا؟

نعم لا (اذهب إلى السؤال 3)

2- في حال الإيجاب، الرجاء توضيح

ملخص الرؤية:.....

التغيرات التي طرأت عليها خلال الأزمة (إن وجدت):.....

3- أسباب عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الثقافية:

4- هل يوجد خطة استراتيجية واضحة المعالم للشأن الثقافي في كل من المجالات التالية

(ضع إشارة x للإجابة):

الشرح	الأزمة		قبل الأزمة		المجال
	لا	نعم	لا	نعم	
					الإنتاج الثقافي
					توفير بيئة تمكينية للإبداع الثقافي
					تأهيل الكوادر
					بناء الشراكات
					استدامة التمويل
					الرصد والتقييم

5- للشأن الثقافي حيز في الاستراتيجيات التنموية الوطنية:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:.....

6- عملية صناعة القرار في الشأن الثقافي مركزية:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:.....

7- يوجد إمكانية طرح مسائل ثقافية مستجدة من قبل المهتمين على المؤسسات الثقافية:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح (الآلية في حال الإيجاب والعوائق في حال النفي):

8- ما درجة تأثير الفاعلين على السياسة الثقافية في سوريا (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 تأثير كبير جداً وصفر تأثير ضعيف جداً، و9 لا أعرف)

الفاعلون	درجة التأثير	
	قبل الأزمة	الأزمة
الحكومة		
القطاع الخاص		
المجتمع المدني		
أخرى (حدد):		

9- كيف تقيم المواضيع التالية في مجال السياسة الثقافية: (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 فاعلية عالية جداً وصفر فاعلية ضعيفة جداً، و9 لا أعرف):

الشرح	التقييم		المواضيع
	الأزمة	قبل الأزمة	
			الاستراتيجية الثقافية
			البيئة التشريعية والتنظيمية
			التشاركية بين الفاعلين
			التسيق بين الفاعلين
			آلية اتخاذ القرار الثقافي
			التواصل والمشاركة مع المهتمين
			الشفافية والمساءلة
			معالجة المسائل المستجدة

ثانياً: معلومات عن المؤسسة الثقافية

1- ماهي رؤية المؤسسة (إن وجدت)؟

.....

2- ما هي الأهداف الرئيسية التي تعمل المؤسسة على تحقيقها؟

.....

3- الفاعلون الذين يشاركون في إعداد الخطة (مؤسسات):

..... الحكومة (حدد):

..... القطاع الخاص (حدد):

..... المجتمع المدني (حدد):

..... أخرى (حدد):

4- القضايا الثقافية التي تعمل عليها المؤسسة (ترتيب حسب الأولوية):

أثناء الأزمة	قبل الأزمة
1	1
2	2
3	3
4	4

5- تعتمد المؤسسة على الدراسات والبحوث ذات الصلة عند وضع البرامج والأولويات:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:

6- إلى أي مدى تتأثر عملية اتخاذ القرار وتحديد الأولويات داخل المؤسسة بالعوامل التالية:

الشرح	التأثير			
	لا أعرف	ضعيف	وسط	كبير
الرأي العام				
التوجهات الحكومية				
المنظمات غير الحكومية				
القطاع الخاص				
المنظمات الدولية				
أخرى (حدد):				

7- تقوم المؤسسة بعملية رصد وتقييم لخطتها:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:

8- تتبنى المؤسسة عادة مبادرات مجتمعية وفردية:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح (الآلية في حال الإيجاب والعوائق في حال النفي):

9- ما هي مصادر التمويل الرئيسية للمؤسسة؟ (ممكن أكثر من إجابة):

ذاتي حكومي قطاع خاص أخرى (حدد):

الشرح:

10- تتمتع المؤسسة باستقلال مالي وإداري:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:

11- يلبى الكادر الإداري والغني استراتيجية المؤسسة وخططها:

موافق موافق إلى حد ما غير موافق لا أعرف

الشرح:

12- ما هي أهم العقبات التشريعية التي تعيق عمل المؤسسة (إن وجدت)؟

13- ما هي أهم التحديات التي أفرزتها الأزمة بما يخص عمل المؤسسة؟

14- وضعت المؤسسة خطة استجابة لتحديات الأزمة:

نعم لا لا أعرف

الشرح (خطوات الخطة في حال الإيجاب والأسباب في حال النفي):

15- دور القيم التالية بالنسبة للمؤسسات الثقافية ومدى الالتزام بها في التنفيذ (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 أهمية عالية جداً وصفر أهمية ضعيفة جداً، و9 لا أعرف):

الشرح	التطبيق		الأهمية		القيم
	الأزمة	قبل الأزمة	الأزمة	قبل الأزمة	
					الاستقلالية
					التشاركية
					المساءلة
					الموضوعية
					الإبداع
					الإنجاز
					أخرى (حدد)

16- كيف تتفاعل سياسة وبرامج المؤسسة مع القضايا التالية:

- النظام التعليمي:
- الإعلام:
- الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي:
- أخرى (حدد):

ثالثاً: المؤسسة والآفاق المستقبلية

1- ما هي محددات تحقيق بيئة ثقافية حية وتفاعلية في سوريا لتجاوز الأزمة وآثارها؟

.....
.....

2- كيف ترى مساهمة المؤسسة في تحقيق هذه المحددات من حيث:

الإنتاج الثقافي:

التشاركية:

الكوادر البشرية:

التمويل:

أخرى (حدد):

3- ما هو شكل الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للمؤسسات الثقافية؟

.....

4- ما هو الدور المستقبلي المطلوب في الشأن الثقافي لكل من:

الحكومة:

القطاع الخاص:

المجتمع المدني:

أخرى (حدد):

5- ملاحظات ختامية:

.....

الملحق 2: استمارة الخبراء

دراسة البنى الثقافية في سوريا

(استمارة الخبراء والفاعلين الثقافيين)

يهدف البحث إلى دراسة البنى المؤسسية الرسمية النازمة للعمل الثقافي للكشف عن مدى قابليتها وقدرتها لتأدية الوظائف المنوطة بها، وتحديد بناها وأسلوب إدارتها وآليات عملها واتجاهاتها انطلاقاً من توحى العدالة في توزيع المنتجات والموارد الثقافية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وأثر ذلك في تشكيل فضاء ثقافي مشترك، نظراً لأثر الثقافة الحاسم في الاندماج الاجتماعي وتحقيق التنمية التضمينية.

يقوم المركز السوري لبحوث السياسات، وهو مركز بحثي مستقل غير ربحي غير حكومي مقره دمشق، بتنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع "مؤسسة اتجاهات.ثقافة مستقلة"، ولن يتم استخدام إجاباتكم إلا في إطار هذه الدراسة لأغراض البحث العلمي، كما سيتم التواصل معكم لإغناء النقاش حول نتائج هذه الدراسة.

اسم الباحث:

مدة المقابلة: ساعة

تاريخ المقابلة:

معلومات عامة

الاسم:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني:

الجنس: ذكر أنثى

العمر بالسنوات:

المهنة:

المستوى التعليمي:

مجال الاهتمام الثقافي (ممكن أكثر من خيار):

فني تراثي علمي أدبي

الشرح:

المؤسسات والاتحادات والمبادرات الثقافية التي تشارك فيها:

10- هل يوجد رؤية واضحة للسياسة الثقافية في سوريا؟

نعم لا (اذهب إلى السؤال 3)

11- في حال الإيجاب، الرجاء توضيح

ملخص الرؤية:.....

التغيرات التي طرأت عليها خلال الأزمة (إن وجدت):

.....

12- أسباب عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الثقافية:

.....

13- كيف توصف الإنتاج الثقافي في سوريا من حيث الغنى (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 غني جداً وصفر فقير جداً، و9 لا أعرف):

الشرح	التوصيف		المنتج الثقافي
	الأزمة	قبل الأزمة	
			الإنتاج الفني
			الإنتاج الأدبي
			الإنتاج العلمي
			الإنتاج التراثي
			أخرى (حدد):

14- ماهي أهم المنتجات الثقافية التي ظهرت أثناء الأزمة؟

في المجال الفني:

في المجال الأدبي:

في المجال العلمي:

في المجال التراثي:

غير ذلك (حدد.....):

- 15- ماهي أهم المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية التي ظهرت أثناء الأزمة؟
- 16- ما هي أبرز إيجابيات وسلبيات المنتجات الثقافية خلال الأزمة:

السلبيات	الإيجابيات	المنتج الثقافي
		الإنتاج الفني
		الإنتاج الأدبي
		الإنتاج العلمي
		الإنتاج التراثي
		أخرى (حدد):

- 17- ما مدى الاستفادة المجتمعية من الإنتاج الثقافي (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 استفادة كبيرة جداً وصفر ضعيفة جداً، و9 لا أعرف):

الشرح	الاستفادة		المنتج الثقافي
	الأزمة	قبل الأزمة	
			الإنتاج الفني
			الإنتاج الأدبي
			الإنتاج العلمي
			الإنتاج التراثي
			أخرى (حدد):

كيف تقيم المواضيع التالية: (مقياس من صفر إلى 4 حيث 4 مرتفعة جداً وصفر منخفضة جداً، و9 لا أعرف):

الشرح	التقييم		المواضيع
	الأزمة	قبل الأزمة	
			كم المنتجات الثقافية
			جودة المنتجات الثقافية
			النفاذ إلى المنتج الثقافي
			التفاعل مع المنتج الثقافي
			حرية الإنتاج الثقافي
			البنية التحتية للإنتاج الثقافي
			تشريعات العمل الثقافي
			تمويل العمل الثقافي
			فعالية المؤسسات الثقافية الرسمية
			ارتباط المنتج الثقافي بالصالح العام
			تأثير الثقافة على صناعة القرار

18- ما أهم العقبات التي تعيق العمل الثقافي في سوريا في ظل الأزمة وطرق تجاوزها من حيث:

الموضوع	العقبات	خطوات مقترحة لتجاوزها
الإنتاج الثقافي		
المؤسسات الرسمية		
المؤسسات غير الرسمية		
القوانين والتشريعات		
التمويل		
البيئة الاجتماعية		
حرية التفكير والتعبير		
الكوادر البشرية		
البنية التحتية		
التسويق الثقافي		

19- ما هي أهم محددات الرؤية المستقبلية للحياة الثقافية من وجهة نظرك؟

.....
20- ما هي أهم سمات السياسة الثقافية المطلوبة للمستقبل؟ من حيث:

- الأهداف:

.....
- آلية العمل:

.....
- دور الفاعلين (الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص):

.....
- البيئة الثقافية:

.....

21- ملاحظات ختامية:

.....
.....
.....
.....